الفصل السادس عشر

الاستعمـــار

المبحث الأول – الظاهرة الاستعمارية : بعض الاعتبارات المبدئية .

المبحث الثاني – دوافـــع الظاهرة الاستعمـــارية .

المبحث الثالث – مستويات السيطرة الامبرياليـــــة .

المبحث الرابع – وسائل السيطرة الامبرياليـــــة .

المبحث الخامس – أنواع المستعمـــرات .

المبحث السادس – التطور التاريخي للحركة الاستعمـــارية .

المبحث السابع – ظاهرة الاستعمـــار الجديد .

المبحث الثامن – تقييم الآثار والنتـــائج التي خلقها الاستعمـــار في العلاقـــات الدوليـــة .

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصـــــل السادس عشـــر

الاستعمـــــــــــار

يعتبر الاستعمار (Imperialism) مـــن بين الموضوعات التـــى تحظى باهتمام خاص في دراسة العلاقات الدولية ، ويرجع ذلك إلى أكثر من سبب ومن ذلك أن الاستعمار يعد مظهراً عدوانياً متطرفاً من مظاهر استخدام القوة القومية ، ومن ثم فإن تفهمنا لجذور ودوافع الظاهرة الاستعمارية يزيد من مقدرتنا على استيعاب مختلف المؤثرات التى تحيط بموضوع القوة القومية للدول ، والذى حللنا بعضاً من جوانبه الرئيسية في موضع سابق .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاستعمار بطبيعته التسلطية والاستغلالية خلـق أوضاعاً وأحدث مضاعفات ما تزال تؤثر كثيراً في أجواء التعامل الدولى حتى وبعد أن دخل الاستعمار في نماذجه وصوره التقليدية ، مرحلة التصفية النهائية .

المبحـث الأول

الظاهرة الاستعماريـــة : بعض الاعتبـــارات المبدئيـة

تعريف الاستعمـــــــار

لا يخرج الاستعمار في حقيقته عن كونه أحد مظاهر التسلط السياسي أو الاقتصادى أو العسكري أو الثقافي أو الحضاري الذي تمارسه دولة على غيرها ، وغالباً ما يكون الهدف من هذا التسلط هو الاستغلال الاقتصادى للدولـــة الخاضعة للسيطرة الاستعمارية ، وتسخير إمكاناتها الطبيعية ومواردها البشرية لرفع مستوى الرفاهيـة الاقتصادية والاجتماعية للدولة صـــاحبة النفوذ الاستعماري (١)

وثمة إعتقاد متزايد بأن الغزو الأيديولوجي أو المذهبي الذي تضاعفت أهميته وتنوعت أساليبه وأدواته يعتبر هو الآخر مظهراً للتسلط الاستعماري (الامبريالي) وذلك إذا ما استعمل هـــذا الغزو كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياســة لمصلحة الدولة التي تحاول أن تصدر معتقداتها المذهبية وتفرضها على غيرهـــا من الدول والمجتمعات .

الاستعمار والقـــــوة القوميـــة : ـ

يتفق معظم أساتذة العلاقات الدولية في أن الدولة لا تستطيع أن تمارس تسلطها الاستعماري إلا إذا توفر لها من القوة القومية وأدواتهـــا ما يمكنها من فرض هذا التسلط في أي صورة من صوره ، أو بمعنى آخر فإن الاستعمار والقوة يمثلان بعدين متلازمين في عملية واحدة ، فالقوة هي أساس الاستعمار ، والاستعمار هو الأداة للحصول على المزيد من إمكانات القوة .

وقد أثارت دعاوي التلازم بين القوة والاستعمار اعتراضات أساتذة آخرين من أمثال هانس مورجانثو الـــذي يضع على هـــذه العلاقة التحفظـــات الآتيـــة(٢) :ـ

أولاً ـ أنه لا يمكن النظر إلى أي سياسة خارجية ترمي إلى زيادة قوة الدولة على أنها تعني أبداً وبالضرورة التعبير عن نزعة امبريالية (Manifestation of Imperialism) ذلك أن الامبريالية هي في حقيقتها الأساسية محاولة لهدم الوضع القائم وتبديل تراكيب القوة القائمة في إطار معادلات جديـــدة تكون أقدر على الاستجابة لهذه التطلعات الامبريالية وإرضائها .

أما السياسات التي تبحث عن أي شكل من أشكال المواءمة (Adjustment) بين قـــوة الدولة ومصالحهـــا دون أن تمس على أي نحو جذري جوهر علاقات القوة القائمة ، فإنها تعتبر سياســات تحدث في نطاق الوضع القائم ، وبالتالي لا يمكن اعتبارها سياسات امبريالية .

ويضيف مورجانثو إلى هذا التصحيح قوله بأن الآراء التي تعتبر أن السعي إلى زيادة القوة القومية ، والامبريالية مترادفين لا يفصل بينهما خط مميز ، تنبع من أحد مصدرين : — إما من التصور المرتبط بالعداء لدولة معينة ولما تتبعه من سياسات باعتبار أن هذه السياسات لا يمكن إلا أن تكون تعبيراً عن نزعة امبريالية معينة ولا يمكن فلسفتها أو تبريرها في إطار أي مجموعة أخرى من الدوافع أو المصالح ، وإما أن يكون هذا التصور ناتجاً عن الارتباط الفكري العميق بأوضاع السياسة الدولية في القرن التاسع عشر حيث كان ينظر إلى أية سياسة خارجية ديناميكية (Active) على أنها كانت تتحرك بدافع الصراع على القوة بكل ما تولد عن ذلك الصراع من آثار ، أو بكلمة أخرى كانت تعتبر استعماراً .

ثانياً — أن أية سياسة خارجية تستهدف الابقاء على امبراطورية قائمة بالفعل ، يجب ألا ينظر إليها بالضرورة على أنها استعمار ، لأن من شأن ذلك أن يجعل من سياسات الدفاع عن الوضع القائم والمحافظة عليه مرادفاً للسياسات التي تحاول تغييره وإستبداله بمعادلات وتراكيب قوة جد مختلفة . وهذا في ذاته خطأ ، لأن اختلاف هاتين السياستين ، من حيث الدافع والمضمون ، لا بد وأن يترتب عليه اختلاف في المدلولات وبالتالي في التأثيرات والنتائج التي تترتب على تطبيقهما .

ومن هنا فإن مورجانثو يفرق بين السياسات الديناميكية ذات النزعة الرامية إلى كسر توازن القوى القائم وتغييره، وبين السياسات الاستاتيكية ذات النزعة الرامية إلى الإبقاء على تركيب القوى على حاله . وهو يعتبر أن للنوع الأول من السياسات دلالات ومضامين امبريالية بينما لا ينطبق ذلك على السياسات الأخيرة .

المبحث الثاني

دوافع الظاهرة الاستعمارية

لا جدال في أن هناك عدداً من الدوافع الأساسية التى تحكمت في نشوء الظاهرة الاستعمارية وإستمرارها لفترة طويلة من الوقت . وهذه الدوافع ليس من الصعب تحليل مصادرها بالرغم من أن الدول الاستعمارية حاولت بإستمرار أن تتستّر عليها وتنكرها ، ومن ذلك أنها نادراً ما كانت تضع عامل التوسع والاستغلال الاقتصادي كدافع لتحكمها الاستعماري ، وإنما حاولت أن تركز دوافعها في نطاق ما أسمته بدورها التاريخي ورسالتها الحضارية في المجتمع الدولى والتى نفذتها لأسباب إنسانية بحته ، وهو إدعاء بالطبع لا ينهض على أي أساس ولا يستند إلى أي حقيقة من حقائق التاريخ المعروفة . وبوجه عام يمكن تلخيص دوافع الاستعمار في الآتي : —

أولاً — الدوافع الاقتصادية للاستعمار : —

نستطيع أن نتبين أهمية الدافع الاقتصادي في نشوء الحركة الاستعمارية إذا ما علمنا أن معظم التحليلات التى تناولت هذه الظاهرة قد ركزت عليه إلى حد كبير . ويرجع ذلك إلى أن المستعمرات كانت تمثل من وجهة نظر الدول الاستعمارية مصادر ضخمة ورخيصة للمواد الخام ، وأسواقاً يمكن استغلالها في تصريف الناتج الصناعي الذي تفيض به أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة ، فضلاً عن توفر العمالة البشرية الرخيصة وغير ذلك من تسهيلات النقل والمواصلات التى هي في التحليل الأخير أعصاب التجارة الدولية وشرايينها الحيوية(٣) .

ويمكن القول بأن بداية تأثير العامل الاقتصادى كقوة هامة في الاستعمار ، تعود إلى عهد الثورة الصناعية التى حدثت في بعض الدول الأوروبية الكبرى في القرن الثامن عشر فهذه الثورة الصناعية اقترنت بجملة مؤثرات منها : —

١ ـ تزايد معدلات الكثافة السكانية في هذه المجموعة من الدول الأوروبية مما جعل من الهجرة إلى الخارج والتوطن في المستعمرات ، الحل السريع والفعال لمشكلة الانفجار السكاني . وبالطبع فإن تلك الهجرات كان لا بد وأن تتجه إلى المناطق الخارجية ذات الكثافة السكانية الأقل ، وذات الموارد الطبيعية والامكانات الاقتصادية الأضخم في نفس الوقت . ومن أمثلة هذه الهجرات الواسعة : هجرة الايرلنديين والايطاليين والألمان إلى الولايات المتحدة طمعاً في ثرواتها الطبيعية غير المستغلة ، وكان ذلك واضحاً بشكل خاص خلال القرن التاسع عشر .

٢ ـ تزايد معدلات الإنتاج الصناعي الذي جاء كنتيجة طبيعية للتحول في إتجاه تطبيق أنماط وأساليب تنظيمية أكثر تطوراً من سابقتها ، وأيضاً كنتيجة للتوسع في استخدام الآلات وتضاعف في حجم رءوس الأموال التي وظفت في قطاع الاستثمار الصناعي ، وكل ذلك أبرز المشكلة الخاصة بكيفية توفير الأسواق الخارجية القادرة على إمتصاص فائض الإنتاج الصناعي الرأسمالي حتى لا يتسبب قصور معدل الاستهلاك عن معدل الإنتاج في حدوث كساد أو إنكماش تكون له عواقبه الاقتصادية الوخيمة . وقد إنطبق ذلك على أكثر الدول الصناعية الكبرى في ذلك الوقت وأهمها إنجلترا وفرنسا وألمانيا وهولندا واليابان .

٣ ـ أن رءوس الأموال الاحتكارية التي قامت بالدور الرئيسي في تمويل عمليات الانتاج الرأسمالي ، كانت تحتاج إلى المستعمرات كمنفذ يؤمن المزيد من إمكانات النمو والتوسع في نشاط هذه المؤسسات والشركات المالية ، فالأسواق الداخلية كانت قد وصلت إلى حد التشبع ، وكانت الفائدة المتحققة من اقراض رأس المال في الداخل أقل بكثير مما كان يمكن أن يتحقق من جراء التوسع في الاستثمارات الخارجية . وتأكيداً لهذا الادعاء ، فإن إنجلترا كانت أكبر مركز مالي في العالم ، كما كانت صاحبة المركز الأول في عمليات الاقراض الدولي ، وقد اتفق ذلك مع كونها الدولة الاستعمارية الأولى وقتها . فخارج نطاق المستعمرات الإنجليزية ، كانت القروض المالية التي تقدمها إنجلترا للخارج تغطي مناطق أخرى واسعة مثل الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية ، الخ .

٤ ـ أن التوسع الصناعي والإنتاجي وما إرتبط به من نشاط مالى متزايد أظهر الحاجة إلى السيطرة على مصادر رخيصة ومضمونة للمواد الخام لتدعيم القاعدة التى يرتكز عليها ذلك التوسع . ومن ناحية أخرى ، فإنها كانت تشكل عاملاً أساسياً من عوامل القوة العسكرية للدول الاستعمارية ، وكانت تنمية هذه القوة العسكرية تعد شرطاً ضرورياً لقدرتها على الاستمرار في عملية التوسع الاستعمارى والاقتصادى في نفس الوقت .

وهذا الاستغلال لإمكانيات المستعمرات من الموارد الطبيعية والمواد الخام أدى إلى إستنزاف اقتصادياتها دون أن تحصل على تعويض مناسب بالمقابل . وزاد الأمر سوءاً أن أبقيت تلك المناطق في حالة يرثى لها من التخلف الاجتماعي والتبعية الاقتصادية حتى تظل على الدوام مرتبطة بعجلة المصالح الاستعمارية الأوروبية .

وقبل أن ننتقل إلى تحليل الدوافع الأخرى للظاهرة الاستعمارية ، سنعرض لبعض النظريات التى قيلت في تفسير الدوافع الاقتصادية للاستعمار ، وأبرز هذه النظريات هي نظريات هوبسون (التى ألمحنا إليها في ايجاز شديد عند تناولنا لظاهرة الصراع الدولى وأبعادها الاقتصادية) ، ونظرية لينين التى تعتبر من أهم ما قيل في هذا الصدد .

أ ـ نظرية هوبسون : ـ

ترتكز نظرية هوبسون Hobson في تفسير الدوافع الاقتصادية للاستعمار على افتراض رئيسي هو فكرة الافراط في الإنتاج (Overproduction) الذي يقابله قصور في الاستهلاك (Underconsumption) داخل الدول الرأسمالية ، بمعنى أن معدلات الإنتاج في بعض الدول الرأسمالية تفوق بكثير معدلات الإستهلاك ، وفقدان التناسب بين هذه المعدلات يعمل على وجود فائض في السلع المصنوعة وفائض في رأس المال ، وهو ما يدفع إلى البحث عن الأسواق الخارجية لتصريف فائض الإنتاج الصناعي وتوظيف رءوس الأموال المتراكمة في الداخل والتى لا تجد بيئة مواتية لتوظيفها وتحقيق عائد مرتفع من وراء هذا التوظف إلا في الخارج .

والصراع من أجل الاستحواذ على الأسواق الخارجية والسيطرة على المستعمرات يعتبر في رأي هوبسون من أهم العوامل الدافعة في إتجاه إثارة الحروب الدولية .

ويستطرد هوبسون في تحليله فيقول أن الرأسمالية كنظام يقوم على توزيع الدخل العام بشكل يؤدي إلى استئثار الطبقة الرأسمالية بالنصيب الأكبر من هذا الدخل ، في حين أن ما يتبقى للطبقات العاملة يكون محدوداً أو تافهاً بالمقارنة . ويكون الاختيار المتاح أمام الطبقة الرأسمالية هو إما إدخار هذا العائد الضخم من الدخل القومي أو استثماره وإعادة توظيفه . والإدخار في مثل هذه الظروف لا يحقق عائداً مادياً مجزياً ، أما الاستثمار فانه يخلق مشكلة أكثر حدة والتي تتمثل في وجود فائض في الإنتاج يقابله قصور في الطلب الفعال (Effective Demand) بسبب ضعف القوة الشرائية لدى معظم الفئات الاجتماعية ، بما لذلك من آثار سلبية على عمليات الإستهلاك.

ويقول هوبسون إن المخرج من هذه الورطة التي تصادفها الدول الرأسمالية يكمن في الحل الاستعماري ، ويضيف أن الاستعمار هو محاولة من جانب الفئات التي تسيطر على عمليات الإنتاج الرأسمالي الصناعي لتوسيع الآفاق اللازمة لتصريف الفائض من هذا الإنتاج ، والحصول على مجالات أكثر إغراءاً لرءوس أموالهم والتي لا يجدون مجالاً مربحاً لها إلا في الخارج .

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن هوبسون كان يدافع عن الاستعمار باعتباره حلاً إقتصادياً لمشاكل الإنتاج الصناعي الرأسمالي ، وإنما على العكس فقد أكد أن هذا الحل لا يخدم إلا مصالح الطبقة الرأسمالية المهيمنة على أدوات الإنتاج ورءوس الأموال ، وأن الأمر إذا نظر إليه من زاوية أكثر شمولاً وتعمقاً ، فإنه كان في غير صالح الدولة لما يشتمل عليه من خسائر ومخاطرات تفوق بكثير المزايا التي كان يمكن أن تتحقق منه ويقول هوبسون ان الطبقة الرأسمالية التي تستفيد بشكل مباشر وضخم من الاستعمار هي التي تسيطر على سياسات الدول الاستعمارية وتوجهها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها الذاتية مهما كان الضرر الذي يحيق بغيرها من الفئات والطبقات الاجتماعية .

ويضيف هوبسون قائلاً : « اننى لا أشك مطلقاً في حكمة وصحة الكلمة الشهيرة التى أطلقها توماس مور (وهو من دعاة الاشتراكية الخيالية أو المثالية ومن روادها الأوائل) عندما قال أننى حيثما أتلفت حولى في كل مكـــان لا أجد غـــير المؤامرات التى تحيكها الطبقـــات الغنية لصالحها في إطار من الإدعاءات الكاذبة التى تحاول بها أن تتستر على مصالحهـــا الأنانيـــة الضيقة بالمصلحة القومية العامة » .

وثمة حقيقة أخرى هامة ألمح إليها هوبسون في تحليله الظاهرة الاستعمارية ، وهي أنه لا يوجد تلازم مستمر بين الرأسمالية والامبريالية ، فالامبريالية في رأيه هي نتاج الخطأ في نظام التوزيع ، وهو الخطأ الذي يمكن معالجته بالاصلاحات الاجتماعية التى يمكنها أن ترفع من معدلات الإستهلاك العام والخاص داخـــل الدولة ، إلى مستوى يقترب أو يتفق مع المعدلات العالية للإنتاج ، وبذا لا تنشأ الحاجة إلى تعويض الهبوط في معدلات الاستهلاك الداخلى عن طريق التسلط على الأسواق والمستعمرات الخارجية(٤) .

ب — نظرية لينين في تفسير الاستعمـــار —

لقد أثرت نظرية هوبسون في تحليل لينين الاقتصادي للامبريالية ، وقد بنى لينين نظريته على ما أسماه بالقانون العام والأساسي للرأسمالية ، وهوالقانون الذي يقود إلى التركيز المستمر في ملكية وسائل الإنتاج وملكية رءوس الأموال في أقل عدد من الأيدي ، أو بمعنى آخر فإن الاقتصاديات الرأسمالية تقع تحت سيطرة الاحتكارات (Monopolies) وتتدعم هذه السيطرة الاحتكارية الداخلية بالسيطرة الدولية للكارتلات (Cartels)

وفي هذه المرحلة من نمو الرأسمالية .تتحول إلى الطابع الامبريالى أو كما يقول لينين فإن الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار ، والرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية أو الامبريالية تكون مدفوعـة إلى التوسع أكثر فأكثر . ويرجع الدافع إلى التوسع في جانب منه إلى تحكم الاحتكارات في فائض رءوس الأموال ، وهو الفائض الذي لا يستخدم في إصلاح الأحوال المعيشية لـغالبية

المجتمع خشية أن ينتقص ذلك من الأرباح التي تجنيها هذه الاحتكارات. كما أنه لا يستثمر في الداخل لضعف العائد المادي الذي يغله ، ومن هنا يكون الحل في تصديره إلى الخارج وبالتحديد إلى الدول الأقل في مستوى التطور أو التقدم .

ولا يقتصر نشاط تلك الاحتكارات على مجرد تصدير الفائض من رءوس الأموال إلى هذه المناطق المختلفة بل تتجاوزها إلى محاولة حماية هذه الاستثمارات الخارجية بكل الضمانات الممكنة ، ومن هنا يبرز الدافع إلى إمتلاك المستعمرات باعتبار أنه بهذه الوسيلة وحدها يمكن الدفاع عن تلك الاستثمارات في مواجهة أخطار المنافسة الدولية . وفي ذلك يقول لينين أنه « كلما تدعم النمو الرأسمالي إتضحت الحاجة أكثر فأكثر للمواد الخام ، واشتدت حمى المنافسة والصراع من أجل السيطرة عليها ، على مستوى العالم كله ، وبالتالي يصبح الصراع على إمتلاك المستعمرات مسألة حياة أو موت » .

وقد نظر لينين إلى حكومات الدول الاستعمارية على أنها كانت مجرد أدوات في أيدي الاحتكارات الرأسمالية ، ولا يهم في ذلك أن يكون شكل الحكومة ملكياً أو جمهوريا ، ديمقراطيا أو دكتاتوريا ، فكلها تلتقي في النهاية عند هذه الحقيقة الأساسية . وقد ترتب على ذلك أن استخدمت الاحتكارات الرأسمالية الحكومات كأداة لها في عملية التوسع الاستعماري غير مبالية بالنتائج التي كان يمكن أن يتسبب عنها ذلك الصراع ، سواء كسبت منها الدولة أو خسرت ، وإنما الذي كان يهم أولاً وقبل كل شيء هو مصالح تلك الاحتكارات نفسها .

ويضيف لينين أن العملية الامبريالية كانت تجرى على قدم وساق حتى الوقت الذي تنتهي فيه هذه الاحتكارات من تقليم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية المختلفة ، وإذا كان منطق الأشياء يفرض عليها ، كما يقول لينين ، أن تقف عند ذلك الحد ، فإن الصراع على حيازة المستعمرات لم يعرف حداً يقف عنده . فالرأسمالية في رأيه كانت تنمو بطريقة غير متعادلة (Uneven) في الدول الرأسمالية المختلفة ، ومن ثم فإن علاقات القوى بينها كان لا بد وأن تختلف هي الأخرى ، وهذا الاختلاف كان يخلق الحاجة نحو إعادة تقسيم

العالم بين هذه الاحتكارات الرأسمالية من جديد . وعليه فإن الدول الامبريالية التي أمكنها أن تحصل على ممتلكاتها الاستعمارية إبان فترة قوتها ، كان عليها – وفقاً لهذا المنطق أو القانون الامبريالي – أن تتخلى عن ممتلكاتها هذه لغيرها من الدول الامبريالية ذات الامكانيات المتفوقة من القوة . وهذا الصراع الاستعماري المستمر على تقسيم العالم وإعادة تقسيمه هو الذي يؤدي إلى نشوب الحروب .

ويخلص لينين إلى القول بأنه من السخف أن يتحدث العالم عن السلام تحت حكم الامبريالية ، لأنه في ظل هذا التحكم كان من المحقق ألا تخبو جذوة الحرب في المجتمع الدولي سواء ما كان منها بين الدول الامبريالية نفسها أو بينها وبين مستعمراتها(٥) .

نقد النظريات الاقتصادية في الاستعمار –

تعرضت النظريات الاقتصادية في تفسير الاستعمار لعدد من الانتقادات ، ومن أبرز من تناولوها بالنقد هانس مورجانثو وجوزيف شومبيتر وريمون آرون وفرنون فان دايك وكوينسي رايت(٦) . وفيما يلي بعض هذه الانتقادات :

١ – نقد هانس مورجانثو –

يقول مورجانثو ان مختلف التفسيرات الاقتصادية للظاهرة الاستعمارية ، سواء تبلورت هذه التفسيرات على شكل نظريات أو كانت مجرد تفسيرات بدائية ليست لها سمة النظرية المحددة الأبعاد، لا تصمد كلها أمام درس التجربة التاريخية . ويضيف أن هذه التفسيرات الاقتصادية تحاول أن تقيم من خلال بعض التجارب التاريخية المحدودة قانوناً عالمياً شاملاً لحركة التاريخ (Universal Law of History) ، وهو يسلم بأنه في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وقعت بعض الحروب تحت ضغط العوامل الاقتصادية أساساً مثل حرب البوير (Boer War) بين ١٨٩٩ و١٩٠٢ والحرب بين بوليفيا وباراجواي (Chaco War) بين ١٩٣٢ و ١٩٣٥ بسبب تنازع بعض الشركات حول مصالحها البترولية في الدولتين ، ولكنه

يعود فيقول أنه باستثناء ذلك فإنه لم يحدث قط خلال فترة النضج الرأسمالي أن قامت حرب واحدة بين الدول الكبرى بسبب العوامل الاقتصادية سواء تم ذلك بصورة مطلقة أو بصورة أساسية(٧) .

ويعتقد مورجانثو أن معظم هذه الحروب كانت حروباً سياسية ومن أمثلتها الحرب النمسوية البروسية في عام ١٨٦٦ ، والحرب الفرنسية الألمانية في عام ١٨٧٠ ، وهذه الحروب الاستعمارية – كما يحلو له أن يسميها – ذات الطبيعة السياسية قامت لتنشيء علاقات قوى جديدة سواء كان ذلك بالنسبة لبروسيا في ألمانيا أو بالنسبة لألمانيا في أوروبا .

ويمضي مورجانثو ليعدد أمثلة لحروب أخرى يعتقد في طبيعتها السياسية مثل حرب القرم في عام ١٨٥٤ ، والحرب الأمريكية الأسبانية في عام ١٨٩٨ ، والحرب الروسية اليابانية في عام ١٩٠٤ ، والحرب التركية الايطالية في عام ١٩١١ ، والحروب العديدة التي وقعت في منطقة البلقان ، وهذه الحروب كلها ، لم تقم فيها العوامل الاقتصادية بدور ذي قيمة بالمرة . بل يؤكد مورجانثو أن الحربين العالميتين (١٩١٤ – ١٩١٨) ، (١٩٣٩ – ١٩٤٥) ، كانتا حربين سياسيتين أساساً حيث كانت وجهتهما السيطرة على أوروبا ومنها الوثوب إلى مركز السيطرة العالمية .

ولا يعني نجاح بعض الأطراف في هذه الحروب وما تحقق لها من مزايا اقتصادية نتيجة لذلك ، أنها كانت حروباً اقتصادية ، وإنما بقيت برغم ذلك حروباً سياسية سواء في طبيعتها أو بحكم الدوافع التي حركتها . ويضيف مورجانثو إلى ذلك قوله أن مشكلة الحرب والسلام لم تقررها في أذهان قادة الدول العوامل الاقتصادية وإنما الذي حدد إتجاههم منها بشكل أو آخر كانت العوامل السياسية(٨) .

ومن هنا يخلص مورجانثو إلى القول بأن النظريات الاقتصادية في الاستعمار لا تدعمها ولا تثبتها تجربة الحقبة التاريخية التي يفترض أنها كانت أكثر حقب التاريخ إرتباطاً بها (ويقصد بذلك العلاقة التاريخية بين الامبريالية ونمو

الرأسمالية) ، ويقول إن المرحلة الرئيسية في عملية التوسع الاستعماري تمت في الفترة السابقة على نضج الرأسمالية ، وبالتالي فإن الاستعمار لا يمكن إرجاع أسبابه إلى التناقضات التي تحدث داخل النظام الرأسمالي عندما يقترب من مرحلة الانهيار النهائي . فالتوسعات الاستعمارية في القرنين التاسع عشر والعشرين لا يمكن مقارنتها بالتوسعات التي حدثت في القرون ١٦ و ١٧ و ١٨ . بل ان المراحل المتأخرة من النمو الرأسمالي شهدت الإنهيار الواسع المدى لبعض الامبراطوريات الاستعمارية مثلما حدث مع بريطانيا وفرنسا وهولندا في آسيا وأفريقيا(٩) .

وينتهي من ذلك إلى تصور محدد مؤداه أن التوسعات الاستعمارية سواء حدثت قبل فترة التوسع الرأسمالي أو بعده ، فإنها كانت كلها تقريباً مدفوعة بعامل أساسي – لا يدانيه عامل آخر من حيث الأهمية أو التأثير – تمثل في السعي إلى هدم علاقات القوة القائمة وتغييرها بالشكل الذي يعطي مركز السيطرة فيها للدولة الاستعمارية التي يهمها أحداث ذلك التغيير . ويؤكد أن هاتين الفترتين من فترات التوسع الاستعماري – أي قبل الرأسمالية وبعدها – تميزتا بخضوع الأهداف الاقتصادية للدوافع والاعتبارات السياسية (١٠) .

ولكن إذا كان ذلك هو ما يفصح عنه درس التجربة التاريخية ، إذن فما الذي جعل معظم التحليلات في دراسة الاستعمار تركز على العلاقة الوثيقة بينه وبين الدوافع الاقتصادية ؟ ويجيب مورجانثو على ذلك بقوله أن هناك سببين رئيسيين وراء تأصل هذا الاعتقاد وهما : مناخ الرأي الذي شاع في العالم الغربي ، ثم طبيعة المذهب الاستعماري نفسه .

فبالنسبة للسبب الأول ، فإنه يرتبط بالاتجاه العام الذي يميل إلى إخضاع العوامل السياسية للعوامل الاقتصادية وبالتالي فهو ينظر إلى المشاكل السياسية على أن حلولها اقتصادية .

وبالنسبة للسبب الثاني ، فإنه يتعلق بالجاذبية الخاصة للعامل الاقتصادي في تحليل الاستعمار رغم ما فيه من تصادم مع حقائق التاريخ ، كما يرجع إلى

الادعاء بأن هذا العامل الاقتصادى هو الذي يستطيع أن يبرز الحقائق الرئيسية في السياسة الدولية على كثرة ما فيها من مظاهر الفوضى والتعقيد(١١) .

ويحاول مورجانثو في إطار هذا التحليل السياسي لطبيعة العملية الاستعمارية أن يبلور بعض الدوافع التي يعتقد أنها كانت القوة ا المحركة وراء الاستعمار ، وهذه الدوافع كما يتصورها هي :

أ ـ الحـــرب المنتصرة (Victorious War) :-

يقول مورجانثو ان الطرف الذي ينتصر عـلى خصمه في الحرب سيحاول على أرجح الاحتمالات أن يبدل علاقة القوة بينهما بصورة تكفل له تفوقاً دائماً عليه . ومثل هذا التخطيط سياسي في طبيعته ودوافعه بصرف النظر عـن الأسباب التي أدت إلى وقوع الحرب بينهما في الأصل وعـلى ذلك وكما يقول ، فإن الحرب التي يكون قـد بدأها الطرف المنتصر كحرب دفاعيـة من أجل الحفاظ على علاقات القوة والأوضاع القائمة في مرحلة ما قبل الحرب ، يمكن أن تتحول مع قرب الانتصار إلى حرب استعمارية ، أي الحرب التي تحاول أن تحدث تغييراً دائماً في علاقات القوة بين أطرافها(١٢) . (ينطبق هذا التفسير على ما حاولت إسرائيل أن تفعله بعد حرب يونيو ١٩٦٧ في الشرق الأوسط) .

ب ـ الحـــرب الخاسرة (Lost War) :-

وكما تفعل الحرب المنتصرة في خلق الدافع إلى الاستعمار فقد يكون للحرب الخاسرة تأثيراً مشابهاً . فعلاقة الخضوع التي يراد لها أن تكون مستمرة ودائمة في إطار تركيب قوة معين تفرضه الحرب التي يخسرها أحد أطرافها ، قد تدفع بهذا الطرف الخاسر إلى محاولـة التخلص مـن الوضـــع القائم وتبادل المراكز في هذا التوزيع بحيث يتاح له أن يستولى على مركز الطرف المنتصر ويزيحه إلى مركز قوة أقل . وفي حالات معينة ، لا يكـون الطرف الخاسر مدفوعاً فقط إلى إستعادة ما فقده ، بل الحصول على أكثر مما فقده ، وهـذا ما يسميه مورجانثو بالسياسات الاستعمارية التي تتبناها الأطراف الخاسرة .

ومـــن الأمثلة التي يسوقها مورجانثو للتدليل عـــلى صحة وجهة نظره ، السياسات الألمانية منذ سنة ١٩٣٥ وحتى إنتهاء الحرب العالمية الثانية ، فالفترة التي سبقت ذلك وبالتحديد منذ عام ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٥ بدت فيهـــا سياسة ألمانيا وكأنها مرتبطة بإطار الوضع الأوروبي القائم في حين أنها كانت تعمل سراً على هدم ذلك الوضع وتغييره بصورة جذرية(١٣) .

جـ ـ ضعف إمكانيات القوة لدي بعض الدول :

بالإضافة إلى ما سبق ، هناك العامل الآخر الذي يتعلق بوجود بعض الدول الضعيفة ، وهي بضعفها هذا تمثل إغراء للدول الأقوى ، وقد حدث ذلك في حالات كثيرة للتوسع الاستعماري ، وربما إنطبق ذلك بشكل واضح عـــلى التوسعات الاستعمارية التى قام بها نابليون وهتلر ، فضعف كثير من الـــدول الأوروبية هو الذي أغرى هتلر في عام ١٩٤٠ بأن يشن عليها حربه الخاطفـــة (Blitzkrieg) وإخضاعها للسيطرة الاستعمارية النازية .

ويقول مـــورجانثو أن جاذبية فراغات الـــقوى (Power Vaccums) في تنشيط الدوافع الاستعمارية يشكل تهديداً إستعمارياً محتملاً لكثير من الدول الجديدة في آسيا وأفريقيا ، حيث أن إمكانيات هذه الدول من القوة القومية محدودة نسبياً بالمقارنة مع غيرها . وبغض النظر عن واقعية هذا التخوف أو عدم واقعيته ، فإن من الحقائق الثابتة أن ضعف بعض الدول والمناطق في الماضي هو الذي فتحها على مصراعيها أمام الغزو والتسلط الاستعماري عليها(١٤) .

٢ ـ نقد جوزيف شومبيتر

أما جوزيف شومبيتر فإنه ينتقد النظريات الاقتصادية في تفسير الظاهرة الاستعمارية بقوله أن الاتجاه نحو تركيز أسباب الصراع الدولي في حدود العامل الاقتصادي وحده ، إنما يتجاهل وبشكل صارخ طبيعة المجتمعات الإنسانية التى كثيراً ما يتحكم في سلوكها دوافع ونزعات عدوانية تتصل بسيكلوجيتها وبظروفها وبالمؤثرات البيئية التى تتفاعل في إطارهـــا ، دون أن يكون لذلك الـــلوك العدواني أو لدوافع الصراع هذه ، أدنى إرتباط بالعامل الاقتصادى(١٥).

إن الحرب كما يقول شومبيتر شأنها كأي ظاهرة عاطفية أو انفعاليـــة ، عملية غير عقلانية (Irrational) ولا تبرر الخوض في كل هذه التحليلات الاقتصادية للتدليل على طبيعتها الاستعمارية الاستغلالية كما يفعل بعض المفكرين .

وهو يمضي من ذلك إلى التساؤل فيقول « إذا كان كل هذا التركيز عـلى العوامل الاقتصادية في تفسير أسباب الصراعات الدولية التي ظهرت خلال المرحلة التاريخية التالية على قيام النظام الرأسمالي ، فكيف يمكن إذن تبرير الحروب الكثيرة والعنيفة التي ظهرت عـلى مدار التاريخ الإنساني كله وقبل أن تنبثق الرأسمالية إلى حيز الواقع » ؟ ، ومن هنا وكما يقول ، فإنه يكون من الظلـم التاريخي للرأسمالية أن تصور في شكل نظام لا تحركه إلا الدوافع العدوانية ، أو أنها لا تنمـــو وتزدهر إلا بوسيلة الصراع والحرب . بل يقول إن عملية المنافسة التي هي أساس النظام الرأسمالي وركيزته الأولى ، تعمل على استيعاب جانب هائل من الطاقات الإنسانية لهذه المجتمعات الرأسمالية وتوظيفها لغايات اقتصادية بناءة ، وأن ما يتبقى من هذه الطاقات لأغراض الصراع والحرب لا يمكن أن يكون شيئاً ذا قيمة .

ولا يتوقف شومبيتر في نقده عند هذه النقطة بل يتجاوزها إلى الدفـاع عن النزعات المسالمة للرأسمالية فيقول أن المجتمع الرأسمالي يعمل بطبيعتـه على توفير مناخ اجتماعي معارض للحرب والتسلح . وهو يستند في إدعائـــه هذا إلى القول بأنه وقبل ظهور النظام الرأسمالي كانت التيارات الداعية إلى السلام ونبذ الحرب والصراع لا تجد تعبيراً عنها إلا في دوائر دينية ضيقة مما جعلها غير مؤثرة في إضعاف النزعات التي تشجع على الصراع والعدوان . أما في ظل النظام الرأسمالي فقد برزت حركات السلام كقوة سياسية مؤثرة مع وجود أحزاب سياسية تتبنى برامج للسلام ، وتقيم وزناً كبيراً لمشاعر الرأي العام الشعبي الذي يكره الحروب والاستعمار ، ويحبذ التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، ويطالب بنزع السلاح ، ويلقى بتأييده وراء المنظمات العالمية لدورها في توفير الأمن والسلم والاستقرار للمجتمع الدولي ككل .

ويمضي من ذلك إلى القول بأنه إذا كانت الطبقات البورجوازية الحاكمة في الدول الرأسمالية تضطر أحياناً إلى تطبيق سياسات الحرب والاستعمار ،

فإنها لا تكون مدفوعة إلى ذلك بدواعي المصلحة الاقتصادية المحسوبة ، وإنما تحت ضغط بعض النزعات القومية المتطرفة أو بعض العقد النفسية والتاريخية الموروثة من الفترة السابقة على ظهور الرأسمالية ، وهي مؤثرات لم تستطع بعد أن تتخلص منها رغم أنه من المفروض أن تنتهي بفعل التطور الرأسمالي الذي يتميز بالآتي :

أ - حرية التجارة الدولية .

ب - نمو الطبقة البورجوازية في مختلف الدول الرأسمالية على نفس النمط مما يجعل نماذجها في السلوك والتفكير وكذلك أهدافها ، تتوافق ولا تتعارض .

جـ - الاتجاه نحو خلق سوق عالمية واحدة تتشابك فيها مصالح الدول ، وبالتالي فإنها تجد مصلحتها في التعاون والتنسيق وليس في الصراع .

د - التماثل في أنماط الإنتاج الرأسمالي ، مما يجعل هذه الدول الرأسمالية قادرة على أن تصل إلى نفس النتائج باستخدام نفس الوسائل . وبالتالي فإنه يصبح لا ضرورة ولا معنى للصراع الذي يأتي نتيجة استئثار بعض الدول بوسائل أو بقدرات لا تكون متاحة للبعض الآخر .

٣ - إنتقاد ريمون آرون :-

تتلخص إنتقادات ريمون آرون لدور العوامل الاقتصادية في إثارة الصراعات الاستعمارية ، على نحو ما ذهبت إليه نظريتا هوبسون ولينين في إدعائه بأن الأكثرية الساحقة من الحروب والصراعات الدولية التي حدثت بسبب التصادم في مصالح الدول الأوروبية في الفترة بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ ، تخرج في دوافعها كلية عن الاطار الاقتصادى البحت . ويقول أنه إذا كان العامل الاقتصادى يستخدم كذريعة من جانب بعض أصحاب هذه النظريات للكشف عن سبب إندفاع تلك الدول إلى حسم تناقضات المصالح الاقتصادية فيما بينها بوسيلة الصراع المسلح ، إلا أن السبب الأهم والأكثر واقعية ، يعود إلى رغبة الدول الأطراف في تلك الصراعات في أن تفرض إرادتها على الآخرين

بأسلوب القوة ، وليس من الضروري أن يكون ذلك قد تم لأسباب اقتصادية كما يزعم هؤلاء المحللون .

وبناء على هذا التصور . ينفي آرون عن الحربين العالميتين الأولى والثانية أي صفة اقتصادية لهما ، ويقول أنه على الرغم من أن الحرب الأولى إنتهت بتوزيع ممتلكات ألمانيا الاستعمارية في أفريقيا وغيرها على بعض الدول الاستعمارية التي إنتصرت في الحرب ، إلا أن ذلك لا يعني أن كل هذه الدول خاضت الحرب في الأصل بدوافع اقتصادية ، إذ أن ذلك كان أبعد ما يكون عن حقيقة الظروف السياسية والتاريخية التي وقعت هذه الحرب في إطارها . ويضيف أن الحربين العالميتين وقعتا بسبب : -

أ - فشل سياسات توازن القوى في المحافظة على الوضع القائم وقتها .

ب - تطرف النزعات القومية .

ج - الصراع بين المؤسسات العسكرية في الدول الأوروبية الكبرى ، وهو الصراع الذي قامت فيه اعتبارات التكنولوجيا والاستراتيجية بدور هـــام(١٦) .

ثانياً - الدوافع الاستراتيجية للاستعمـــار : -

مـــن بين الدوافع الأخرى التي نشطت بسببها الحركة الاستعماريـــة . الدوافع الاستراتيجية التي يتصل جانب منها بالسعي إلى السيطرة على المستعمرات لتأمين احتياجات الدولة المستعمرة من المواد الخام ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لمجهودها العسكري كالبترول مثلاً ، كما أن بعض هذه المستعمرات كانت تمثل حلقات استراتيجية في طرق المواصلات العالمية

ويبدو الدافع الاستراتيجي بشكـــل واضح للغاية في حالـــة انجلترا التي كانت حريصة على تأمين مصالحها الاستعمارية ، وقام ذلك عـــلى إنشاء بحرية ضخمة لحماية تجارتها وامبراطوريتها في وجه التحديات المنافسة . وقد أمكنها عن طريق تفوقها البحري أن تسيطر على عدد مـــن القواعد البحرية الهامة مثل

مضيق جبل طارق ، ومالطا ، وقبرص ، وقناة السويس ، وعدن ، وسيلان ، وسنغافوره ، وطريق رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا . وبعض جزر الكـــاريبي .

وكذلك فعلت الولايات المتحدة نفس الشيء ، ففي عام ١٩٤٧ سيطرت أمريكا على الجزر التى خضعت للانتداب الياباني في غرب الباسفيكي وهي جزر مارشال وكارولينا وماريانا ، وكانت هـــذه السيطرة هي الوسيلـة إلى دعم أمن جزر هاواي التى اعتبرت ذات أهمية استراتيجية خاصة في الدفاع عن غرب القـــارة الامريكية .

وبالإضافة ، فقد اتخذت الدوافع الاستراتيجية في بعض الأحوال الشكل الذي يطلق عليه « الاحتلال الوقائي » ، أي العمل على ضم اقليم متاخم للدولة معادية واتخاذه أداة لردعها عن تنفيذ أية سياسات معادية لمصالح الدولة التى تقوم بهذا الضم ، ومن الأمثلة التاريخية لذلك توسع انجلترا في الهند واحتلالها لبورما ، إذ كان الهدف من وراء الاستيلاء على هذه القواعد الأرضية هـــو مجابهة التهديدات الروسية والفرنسية ، وكذلك فعـــل الهولنديون باحتلالهم لجزر الهند الشرقية ، وحدث ذلك أيضاً في بعض الحالات في أفريقيا وكان القصد منه هو دعم قدرة الدول الاستعمارية على المساومة في مواجهة بعضها .

وإلى جانب هذا كله ، فقد استخدمت القوة البشرية في المستعمرات لمساندة المجهود العسكري للدولة الاستعمارية ومن أمثلة ذلك استخدام القوات الهندية والسنغالية وغيرها في الحروب العالمية الماضية لتعويض النقص الواضح فـــى القوة البشرية لهذه الدول الاستعمارية .

ثالثاً ـ الدوافع المتعلقة بالنفوذ القـــومي : ـ

من الأسباب التى تذكر في مجال توضيح الظروف التى أحاطت بنمـــو الظاهرة الاستعمارية ، العامل المتعلق بالنفوذ القومي وأثره في دفع الدول إلى الحصول على مناطق لنفوذها .

ويستند هذا الرأي على القول بأن نمو الحركات القومية في أوروبا جعل بعض الدول تركز على فكرة المجد القومي ، وعلى ضرورة تأكيد ذاتها في المجتمع الدولي ، وكان التوسع الاستعماري هو وسيلتها إلى مد آفاق سيطرتها السياسية وصولاً إلى هذه المكانة الدولية المتميزة .

على أن بالإمكان القول بأن هـذا الدافع لا يمكن فصله عـن الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية ، لأن دعم القوة الاقتصادية والاستراتيجية للدولة هي في نفس الوقت وبنفس الدرجة دعم لنفوذها القومي ، وهكذا .

المبحث الثالث

مستويات السيطرة الامبريالية

من الحقائق المعترف بها أن مستويات السيطرة الامبريالية تفاوتت بحسب إمكانات القوة المتاحة لكل واحدة من الدول الاستعمارية وكذلك تبعاً للأهداف التي حددتها لنفسها من وراء هذه السيطرة . وبوجه عام يمكن تقسيم هذه المستويات على النحو الآتي : ـ

أ ـ السيطرة الامبريالية على المستوى العالمي (World Empire) :-

وفي إطار هذا الوضع لا يكون التوسع الاستعماري محدوداً بأية قيود اقليمية أو جغرافية لأن وجهته هي تحقيق السيطرة العالمية للدول التي تمارس هذا التوسع . ويوجد العديد من الأمثلة التاريخية التي تثبت ذلك ومنها السياسات الاستعمارية التوسعية التي نفذها الاسكندر الأكبر في الماضي ، ثم روما ونابليون وهتلر فيما بعد .

ولعل السمة البارزة والمشتركة لكل السياسات الامبريالية الهادفة إلى تحقيق السيطرة العالمية ، هي أنها تتغذى على انتصاراتها ، وهي ما لم تجابه بقوة متفوقة تستطيع أن تردعها وتوقفها ، فإنها ستستمر في التوسع إلى أن تصل إلى نهاية الحدود السياسية المعروفة للعالم ، فالنهم الاستعماري لمثل هذه الدول لا يشبع طالما كان لديها الشعور بوجود المزيد من فرص التوسع وإمكاناته(١٧).

ب ـ السيطرة الامبريالية على المستوى القاري (Continental Empire) :-

يختلف هذا المستوى من مستويات السيطرة الامبريالية عن سابقه في أنه إذا كانت السيطرة العالمية غير محدودة بأية قيود اقليمية ، فإن السيطرة الامبريالية القارية تحصر أهدافها التوسعية ولا تنطلق بها أبعد من حدود قارة معينة . ومن أمثلة ذلك السياسات التوسعية التي انتهجتها بعض الدول الأوروبية لفرض سيطرتها وتأكيد تفوقها في القارة الأوروبية ، وسياسات لويس الرابع عشر ونابليون الثالث ووليام الثاني لما يؤكد ذلك الاتجاه نحو السيطرة القارية .

كذلك فإن السياسات الأمريكية في القرن التاسع عشر والتي استهدفت توسيع إطار السيطرة الأمريكية على باقي أجزاء قارة أمريكا الشمالية ، تبرز هي الأخرى الميل إلى السيطرة القارية ، كما توضح الدوافع التي تحكمت في هذه السياسات تجاه نصف الكرة الغربي أو منطقة أمريكا اللاتينية منذ أوائل القرن الماضي . فالولايات المتحدة باعلانها عن مبدأ مونرو في عام ١٨٢٣ أرادت أن تحافظ على الأوضاع القائمة في هذه المنطقة بعيداً عن أي مظهر للتدخل أو التأثير الأوروبي مما كان يساعدها على فرض سيطرتها على القارة الأمريكية بأكملها دون أدنى تحد من أية قوة خارجية(١٨)

ج ـ السيطرة الامبريالية على المستوى الاقليمي أو المحلي
(Local Preponderance) :-

ثم يجيء هذا المستوى الثالث من مستويات السيطرة الامبريالية ليمثل أضيقها من حيث الحدود والأهداف ، وهو يختلف عن مستوى السيطرة القارية في أن الذي يجعله مقيداً أو محدوداً ليس هو ضغط الحقائق الموضوعية التي تجعل من التوسع على مستوى أكبر أمراً غير ممكن من الناحية العسكرية أو السياسية ، وإنما يجيء ذلك التقيد نتيجة المفاضلة بين عدد من البدائل التي تتمثل في إما اتباع سياسة المحافظة على الوضع القائم ، أو تحقيق السيطرة القارية ، أو حصر التوسع الامبريالي في حدود اقليمية ضيقة ، وهكذا .

وقد فرض هذا البديل الأخير نفسه في حالات معينة مثلما حدث فـــي القرن الثامن عشر حيث حال تعادل إمكانات القوة لدى بعض الدول الأوروبية دون تصاعدها بأطماعها الامبريالية إلى مستوى السيطرة القارية .

وفي القرن التاسع عشر كان ذلك الهدف أوضح ما يكون في السياسات الخارجية لبسمارك ، فبعد الانتصارات العديدة التي حققها ألمانيا في حروبهـا تركزت سياسة بسمارك في الإبقاء على التفوق الألماني في منطقة وسط أوروبا ، ولكن اقصاء بسمارك من السلطة في عام ١٨٩٠ كان يعني نهاية سياسة التوسع المحدود والتحول في اتجاه سياسة التوسع القاري(١٩) .

كذلك يقال أن الأهداف التقليدية في سياسات روسيا الاستعمارية في الماضي (حتى وقبل حدوث الثورة البولشفية في عام ١٩١٧) تركزت في محاولـة السيطرة على فنلنده ، ومنطقة شرق أوروبا ، ومنطقة البلقان ، ومضايـــق الدردنيل ، وإيران ، وكلها لا ترقى إلى مستوى السيطرة القارية ، وإنمـــا كانت ذات طبيعة اقليمية محدودة في الأساس(٢٠) .

المبحـث الرابـــع

وسائل السيطـــرة الامبرياليـــة

من أهم الوسائل التي استخدمت في الماضي لفرض السيطرة الامبريالية وتثبيتها : الوسائل العسكرية ، والوسائل الاقتصادية ، والوسائل الثقافية .

١ ـ الوسائل العسكـــرية : ـ

وهي أكثر وسائل السيطرة الامبريالية شيوعاً على الاطلاق ولا سيما فـي الماضي . ومن واقع المشاهدات التاريخية ، فإن أعظم الغزاة على مر التاريخ كانوا أشدهم تطرفاً مـن حيث النزعة الاستعمارية ، فقد استخدم الغزو العسكري لتوسيع ممتلكات الدولة والتمكين لسيطرتها ونفوذها وقوتها عـلى حساب غيرها من الدول والمنـــاطق .

ويقال أن استخدام الوسائل العسكرية في الغزو الاستعماري كان يستجيب لحاجة سيكلوجية معينة ، وهي الارضاء النفسي للزعيم أو القائد الذي يمارس هذا الأسلوب بنجاح وهو ما لا يمكن أن يتحقق بنفس الدرجة مع استخدام الأدوات غير العسكرية . ويمضي هذا الادعاء إلى القول بأنه كان بإمكان نابليون بونابرت مثلاً أن يفرض سيطرة فرنسا على أوروبا بقوة الأفكار والمعتقدات التي أتت بها الثورة الفرنسية ، أي بالأدوات الثقافية ، ولكنه بدلاً من ذلك لجأ إلى وسيلة الغزو العسكري لإشباع هذه الحاجة النفسية التي تتحقق مع زهو الانتصار وخيلائه(٢١) .

غير أن هناك حقيقة أخرى يجب ألا تغيب عن بالنا ، وهي أن التركيز على الوسائل العسكرية في فرض السيطرة الاستعمارية قد ينجح فعلاً في أن يصل إلى أهدافه كما حدث في حالة الامبراطورية الرومانية ، كما قد يفشل وتفقد الدولة ما حصلت عليه في سياق سعيها للحصول على المزيد ملمن هذه الممتلكات الخارجية كما حدث مع نابليون ، وأخيراً فإنه قد ينتهي بوقوع الدولة الاستعمارية نفسها – وليس ممتلكاتها فقط – تحت السيطرة الاستعمارية للآخرين مثلما حدث بعد هزيمة ألمانيا النازية واليابان . وهذا يكشف عن الطبيعة المقامرة لعملية فرض السيطرة الاستعمارية بالوسائل العسكرية وحدها(٢٢) .

٢ – الوسائل الاقتصـــادية : –

وهذه الوسائل ربما لا تؤدي إلى توسيع إطار السيطرة الامبريالية بنفس الدرجة التي تحدث مع استخدام الوسائل العسكرية ، ولكن هذا لا يعني أن فاعليتهـا محدودة أو ضعيفة ، لأنه في حالات معينة قـد يكون السيطرة الاستعمارية بالأدوات الاقتصادية أبعد النتائج وأعمق التأثيرات .

ومن الأمثلة المعاصرة لهذه الأدوات الاقتصادية في الاستعمار ما يطلق عليه استعمار الدولار (Dollar Imperialism) الذي تمارسه أمـريكا ، ودبلوماسية البترول (Oil Diplomacy) التي كانت بريطانيا تمارسها في بعض مناطق العالم العربي والتي أعطتها مركزاً متفوقاً ومرموقاً . وكذلك كانت

سيطرة فرنسا على رومانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين مرتكزة في أساسها على استخدام الوسائل الاقتصادية ، وهكذا(٢٣) .

وتتميز هذه الوسيلة بالذات بأنها تحاول أن تبدل علاقات القوى بين أطرافها ليس من خلال الغزو الاقليمي أو الاحتلال العسكري ، وإنما عن طريق السيطرةالاقتصادية أساساً ، وتتضح هذه الحقيقة بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة بالعديد من دول أمريكا اللاتينية التي لا تستطيع بحكم تبعيتها الاقتصادية أن تنتهج سياسات معادية للمصالح الأمريكية(٢٤) .

كما أن هذه الأدوات الاقتصادية تكون أقل من حيث درجة المخاطرة من سابقتها ، وهي أقرب لأن تنتج تأثيرات أبعد مدى نسبياً من تلك التي تترتب على استخدام الوسائل العسكرية ، كذلك فهي أقل استفزازاً منها لطبيعتها غير المباشرة وهو ما يعطيها فرصاً أطول للاستمرار بعكس ما يحدث في ظل الغزو والاحتلال العسكري المباشر(٢٥) .

٣ ـ الوسائل الثقافية : ـ

وهي الوسائل التي ينظر إليها البعض على أنها أذكى وأخبث الوسائل المستخدمة في فرض السيطرة الاستعمارية وذلك للطبيعة الخاصة التي تنفرد بها عن غيرها من الوسائل التي سبق ذكرها ، فهدفها ليس السيطرة على اقليم من الأرض أو على النظام الاقتصادى لدولة من الدول ، وإنما تتجاوز ذلك إلى غزو العقول والسيطرة عليها وإتخاذها منطلقاً نحو تبديل علاقات القوة القائمة بين من يستخدمها لحسابه ومن تستخدم ضده . والتأثيرات الناتجة عن السيطرة الاستعمارية بالوسائل الثقافية تكون أكثر استقراراً واستمراراً من تلك التي يقود إليها استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية(٢٦) .

غير أن هناك بعض آراء أخرى تعتقد أن السيطرة الامبريالية بالوسائل الثقافية لا يمكن أن تكون نهائية إلى الحد الذي يلغى الحاجة إلى استخدام الوسيلتين السابقتين ، وإنما يأتي دورها مكملاً لهما . فالتسلط الثقافي يعمل على تحذير الطرف الذي يقع تحت هذا التأثير وهو بمثابة المقدمة نحو غزوه

عسكرياً أو السيطرة عليه اقتصادياً ، والمثال البارز لذلك هو ما حدث للنمسا عام ١٩٣٨ عندما طلبت الحكومة النمسوية ذات الميول النازية من القوات الألمانية أن تتدخل لاحتلال أراضيها . ونفس الشيء حدث في النرويج حيث ما تزال خيانة رئيس وزرائها كويسلنج Quisling ضد بلاده لحساب النازي ، مضرباً للمثل(٢٧) .

ومن أكثر الدول التي استخدمت الوسائل الثقافية في دعم سيطرتها الامبريالية في الماضي ، فرنسا التي أطلقت على مهمتها في المناطق التي خضعت لنفوذها واستعمارها " رسالة التمدين " (La Mission Civilisatrice) وقد وضح استخدام فرنسا الناجح لهذه الأدوات أكثر ما يكون في منطقة شرق البحر الابيض المتوسط قبل الحرب العالمية الأولى حيث كان التغلغل بالثقافة الفرنسية هناك ركيزة أساسية من ركائز هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية(٢٨) .

وكثير من الامبراطوريات الاستعمارية التي قامت في الماضي إنهارت لا لشيء إلا لأنها ارتكزت على قوة الغزو العسكري وحده ولم تحاول أن تتغلغل في عقول الشعوب التي خضعت لسيطرتها بالثقافات والأفكار والمعتقدات ، وهو ما كان يمكن أن يقوى من دعائم تلك السيطرة وإن كان مآلها الحتمي التحلل والإنهيار . ومن الأمثلة التي تبرز ذلك وتبرهن عليه : الثورات البولندية ضد روسيا طيلة القرن التاسع عشر ، والمقاومة السرية ضد النازي خلال الحرب العالمية الثانية ، وثورات إيرلندا والهند ضد الاستعمار البريطاني في الماضي ، الخ (٢٩) .

الوسائل التقليدية التي أثبتت في حسم الصراعات الاستعمارية : ـ

مع اشتداد حدة الصراعات الاستعمارية في الماضي وتفاقمها ، أخذت الدول الاستعمارية تبحث عن وسائل يمكن من خلالها تسوية تلك الصراعات بصورة ترضي اطماعها ومصالحها كلها دون حاجة إلى استخدام وسيلة العنف المسلح (وهي بالطبع الوسيلة التي لم يمكن تجنبها بحال) ، ومن أبرز الوسائل التقليدية التي شاع تطبيقها في هذا الصدد : ـ

١ ـ الأسلوب القائم على إقتسام الأسلاب والغنائم الاستعمارية : ـ
(Division of Spoils)

وفي مثل هذه التقسيمات كان للمصالح والأطماع الامبريالية الأولوية على ما عداها من الاعتبارات ، ولم تكن مصالح الشعوب المستعمرة أو حقوقها ورغباتها تحظى بأي إهتمام . ومن أمثلة ذلك أن بريطانيا قبلت في وقت ما إرضاء المطالب الاستعمارية الألمانية في شرق أفريقيا عن طريق إعادة تقسيم المستعمرات البرتغالية بين الدولتين ، وان لم يخرج هذا الاتفاق إلى حيز التنفيذ(٣٠) .

كما قد يأخذ هذا الشكل من أشكال التسويات الاستعمارية الاتفاق على تقسيم مناطق النفوذ (Spheres of Influence) بين هذه الدول ، وإنفراد كل دولة بمنطقة نفوذها دون تدخل من قبل الآخرين . ومن هذه الأمثلة : تسليم فرنسا بالنفوذ البريطاني في مصر في عام ١٩٠٤ في مقابل تأييد بريطانيا لفرنسا ضد ألمانيا في مراكش (المغرب فيما بعد) ، وكذلك إعلان إيطاليا عن تأييدها للسياسة الفرنسية في مراكش في مقابل موافقة فرنسا على اطلاق يد إيطاليا في ليبيا ، ثم هناك إتفاقية ١٩٠٧ بين رُوسيا وإنجلترا حول إيران ، واتفاقية ١٩٠٤ بين روسيا واليابان بشأن تقسيم منشوريا إلى منطقتي نفوذ بين الدولتين .

٢ ـ الأسلوب القائم على إنشاء الدول الفاصلة : ـ

وهذه الطريقة كانت شائعة في اقرار التسويات الاستعمارية ، وكان هدفها إقامة دول أو مناطق فاصلة بين القوى الاستعمارية لمنع صدامات الحدود ، وكان من أهدافها أيضاً منع الاخلال بتوازن القوى بين هذه الدول الاستعمارية عن طريق عدم تمكين أحد الجانبين من التوسع الاقليمي على حساب الآخر ، وقد سبق لنا أن نوهنا بذلك عند تحليل نظام توازن القوى .

ومن هذه الأمثلة افغانستان والتبت في آسيا ، فأفغانستان كانت تفصل بين الهند بحدودها الشمالية الغربية المكشوفة التي يسهل إختراقها وغزوها ، وبين

روسيا وذلك عن طريق شريط طويل وضيق من الأرض يمتد شرقاً حتى يصل إلى التبت . وقد وافقت بريطانيا وروسيا في عام ١٩٠٧ على أن تبقى أفغانستان كدولة فاصلة بين روسيا والهند ، وكذلك كان الوضع بالنسبة لاقليم التبت(٣١) .

٣ ـ الأسلوب القائم على المشاركة في السلطة والامتيازات : ـ

وبموجب هذا الأسلوب كانت تعقد اتفاقات بين الدول الاستعمارية لتسهيل ممارسة بعض السلطات أو المشاركة في الامتيازات داخل إحدى المناطق الواقعة تحت النفوذ الاستعماري . ومن أمثلة هذه الاتفاقيات التي يطلق عليها Condominium ، الاتفاقية المؤقتة التي عقدت لتسوية المنازعات الأنجلو أمريكية والألمانية في منطقة الباسفيكي (٣٢) .

٤ ـ الأسلوب القائم على اتباع سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy)

تقوم سياسة الباب المفتوح على منح الدول الاستعمارية حقوقاً متساوية للتجارة في المناطق الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، ولا يهم في ذلك وضعية تلك المستعمرات وما إذا كانت خاضعة للحكم الاستعماري الذي تمارسه دولة واحدة ، أو أن تكون خاضعة لشكل جماعي من أشكال السيطرة الاستعمارية . ومن هذه الأمثلة الكونغو التي كانت مستعمرة بلجيكية واتفق في عام ١٨٨٥ بموجب معاهدة دولية على تطبيق سياسة الباب المفتوح وذلك بالنسبة للدول التي كان لها مصالح تجارية واقتصادية في الكونغو ، كما اتفقت الدول الاستعمارية على تطبيق هذه السياسة بالنسبة للصين في القرن الماضي .

المبحث الخامس

أنواع المستعمرات

سنحاول فيما يلي التفرقة بين الأنواع المختلفة للمستعمرات حيث أن أسلوب الإدارة والحكم الذي طبقته الدول الاستعمارية على المناطق التي خضعت لسلطتها إرتبط إلى حد كبير بنوع هذه المستعمرات ووضعها . وأبرز أنواع المستعمرات : ـ

أ ـ المستعمرات التي على شكل نقاط إرتكاز محدودة (Point Colonies)

والمستعمرات التي على شكل أقاليم متسعة (Territorial Colonies)

والنوع الأول من هـذه المستعمرات محدود جداً مـن ناحية المساحة الجغرافية ولا يمثل سوى نقط صغيرة على الخريطة السياسية للعالم ، وقد نشأ في البداية كمحطات تجارية على طرق المواصلات البحرية الهامة ، أو كمواقـع يمكن من خلالها التحكم في مناطق أخرى لها أهمية استراتيجية خاصـة بالنسبة لمصالح الدولة المستعمرة . ومن أمثلة ذلك أن بعض المستعمرات الأفريقية كانت في البداية على شكل نقاط محدودة المساحة واستغلت بحكم استراتيجية موقعها كنقط وثوب في عملية التوسع والتغلغل الاستعماري . وبالإضافـة فهناك قواعد استعمارية أخرى مـن هذا النوع أهمها مضيق جبل طـارق ، وسنغافوره ، وهونج كونج ، ومنطقة قناة بنما في أمريكا الوسطى .

أما عن النوع الآخر وهو المستعمرات التي على شكل أقاليم متسعة المساحة الجغرافية فيدخل في إطاره معظم الدول والمناطق الـتي خضعت للسيطرة الاستعمارية بشكل أو آخر(٣٣) .

ب ـ مستعمرات التـوطن (Settlement Colonies)

ومستعمرات الاستغلال (Exploitation Colonies)

والمستعمرات الاقليمية يمكن تقسيمها بدورها إلى نوعين : مستعمرات التوطن ومستعمرات الاستغلال .

ويقصد بمستعمرات التوطن المستعمرات التي تتخذ كمنفذ لتهجير وتوطين عدد كبير من مواطني الدولة الأوروبية المستعمرة بصفة دائمة ، ومن أمثلة ذلك طبقة المستوطنين الفرنسيين الذين جلبتهم فرنسا إلى الجزائر في الماضي بقصد خلق مجتمع فرنسي محلي يكون النواة نحو محو الشخصية القومية والطابـع العربي للجزائر ، ولإحكام ربطها من خلال هؤلاء المستعمرين بالدولة المستعمرة

أما إذا كانت العناصر الأوروبية التي تتزح إلى المستعمرات محدودة العدد وتتكون فقط من طبقة المديرين والتجار والارساليات التبشيرية وقوات الاحتلال الذين لا يتخلون من هذه المستعمرات موطناً للإقامة الدائمة ، فإنه في مثل هذه الحالة يكون الهدف مـــن هذا التواجد الاستعماري هو الاستغلال وبذا تكون المستعمرة للاستغلال وليست للاستيطان .

ولا يجب أن يفهم من هذه التفرقة أن مستعمرات الاستيطان تخلو من عامل الاستغلال الاستعماري ، لأن الهدف من الاستعمار هو دائماً الاستغلال سواء أتخذ طابع الاستيطان الدائم أو الاستيطان المؤقت . ولكن التفرقة تنصرف أساساً إلى المصدر الذي يذهب إليه عائد هذا الاستغلال في النهاية .

ففي المستعمرات ذات الطابع الاستيطاني الدائم يكون الاستغلال الاستعماري لحساب تلك الفئة من المستوطنين الأوروبيين الذين يرتبطون بالمستعمرة إرتباطاً مصلحياً مستمراً .

أما في مستعمرات الاستغلال حيث يكون التوطن مؤقتاً ، فإن النصيب الأكبر من عائد الاستغلال يؤول إلى الدولة المستعمرة نفسها بينما يذهب ما يتبقى مـــن هذا العائد إلى الفئات الأوروبية التي تقوم بمسئولية الادارة أو تلك التي تعمل بالتجارة أو التبشير وما إليه .

وفي كلتا الحالتين فإن ضحية هذا الاستغلال ، هم السكان الأصليون لتلك المستعمرات .

ويعتقد البعض أن من بين الأسباب التي دفعت بالدول الاستعماريـــة الأوروبية إلى المفاضلة بين مستعمرات الاستيطان ومستعمرات الاستغلال ، الظروف المناخية السائدة في كل منهما ، ففي المستعمرات التي تقع في المناطق الاستوائية أو الحارة يغلب الشكل الاستغلالي ، بينما يسيطر الشكل الاستيطاني في المستعمرات ذات الأجواء المناخية المعتدلة .

بقيت نقطة أخرى هامة وهي أن كل واحـــد من هذين النوعين مـــن المستعمرات ، الاستيطاني والاستغلالي ، قد حدد أسلوب الإدارة أو التحكـــم الذي طبقته الدولة الاستعمارية في مواجهتها .

ففي المستعمرات الاستيطانية نجد أن المستوطنين الأوروبيين كانو أهم أدوات السيطرة المباشرة على هذه المستعمرات حيث تولوا كل الوظائف الهامة في الأجهزة السياسية والإدارية والاقتصادية مثلما حدث في روديسيا وجنوب أفريقيا والجزائر والمستعمرات البرتغالية في أفريقيا ، بينما في النوع الآخر نجد أن السيطرة الاستعمارية أتخذت طابع الحكم المباشر الذي يستند إلى واجهة وطنية ظاهرة ، ولكن الذي يحركها ويوجهها هي مصالح الدولة المستعمرة .

المبحث السادس

التطور التاريخي للحركة الاستعمارية

إن تطور الاستعمار العالمي بمفهومه الحديث قد مر خلال عدة مراحل يمكن ايجازها على النحو التالى : —

١ — المرحلة الأولى وتبدأ منذ أواخر القرن الثامن عشر وفيها ظهرت بعض القوى الاستعمارية الأوروبية التى كان أهمها بريطانيا وهولندا . وقد بدأت هذه القوى مرحلة جديدة من مراحل الصراع الاستعماري الذي استهدف تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وذلك بإمكانات من القوة لم تتوفر لهذا الصراع في أي مرحلة سابقة .

لقد كانت هذه المرحلة هي مرحلة إنبثاق الاستعمار الغربي بقوته العاتية التى غيرت مجرى العلاقات الدولية لفترة طويلة قادمة ، ومن أهم العوامل التى وفرت لأوروبا هذه المقدرة الضخمة على التوسع الاستعماري في تلك الفترة التاريخية بالذات : —

(أ) أن أوروبا كانت قد استطاعت أن تستغل قواها المادية بطريقة فعالة مكنتها من أن تتفوق على آسيا التى كانت الساحة الرئيسية للصراعات الاستعمارية وقتها . فالحروب التى وقعت في القارة الأوروبية أدت إلى تطوير أدوات الحرب وأساليبها على نحو لم يتهيأ للقارة الآسيوية . وبالإضافة ، فإن تفوق الدبلوماسية الأوروبية جعلها تستغل أوضاع النزاع والتفكك في آسيا مما ساعد على تحويلها في النهاية إلى مجموعة مناطق نفوذ لهذه الدول الأوروبية .

(ب) أنه بجانب ذلك التفوق العسكري والدبلوماسي . فقد تمكنت هذه الدول الأوروبية من إقامة حكومات مركزية في ظل وجود دولة قومية موحدة . وقد دعم ذلك من قوة الدولة . كما كان لازدهار السياسات الماركنتيلية الداعية إلى زيادة الثراء المادى للدولة القومية الموحدة أثره في دعم هـــذا الصراع الاستعمـــــاري .

(جـ) أن هذا التفوق الأوروبي الذي بدا واضحاً في أعقاب عصر النهضة عمل إلى حد كبير على زيادة ثقة أوروبا بنفسها . كما جعلها تقبـــــل على تحمل مخاطرات لم تكن لتتجرؤ عليها من قبـــــل .

ومن هنا يمكن القول بأن هذا التفوق الأوروبي في الثروة والأسلحـة والمهارات الدبلوماسية والخبرات التنظيمية ، وفي الإنتاج الصناعي ومستويات المعيشة جعلها في مركز أقوى بكثير في مواجهة آسيا . أما أفريقيا التى أصبحت فيما بعد المركز الرئيسي لهذا الصراع الاستعماري ، فإنها لم تكن في أي موقف للمقارنة إطلاقاً مع هذا التفوق الأوروبي الساحق .

٢ ـ المرحلة الثانية وقد استمرت طيلة القرن التاسع عشر وجانباً من القرن العشرين ، فمع تقدم الثورة الصناعية في أوروبا تزايدت حدة التسابق على المستعمرات وعلى إقتسام مناطق النفوذ بشكل لم يشهد العالم مثيلا لـه من قبـــــل .

فبريطانيا أرادت أن تعوض خسائرها الناتجة عن فقدانها لمستعمراتهـا في أمريكا بعد عام ١٧٧٦ بأن لجأت إلى إحتلال الملايو وسيلان وجنوب أفريقيا على حساب هولندا التى تدهورت قواها كدولة استعمارية . كمـا استمرت بريطانيا في اكمال سيطرتها على الهند باحتلالها للمناطق الساحلية والتقدم منهـا داخل شبه القارة الهندية كلها . ولم يقف الأمـــــر بها عند هذا الحد ، فقد دخلت في حرب ضد الصين في عام ١٨٣٩ لتجعل من الأفيون تجارة مشروعة وكان لانتصارها على الصين في عام ١٨٤٢ أثره على تحكمها في عدد مـــــن الموانىء التى أفادتها في توسعها الاستعماري كما استولت على هونج كونج .

وفي الحرب الثانية التي دخلتها بريطانيا ضد الصين بمشاركة فرنسا ، أجبرت الصين على فتح عدد آخر من موانيها لاستعمال الدول الأوروبية ، كما سمحت الصين لهذه الدول بالملاحة في نهر اليانجتسي وأيضاً فقد وافقت على فتح أراضيها للتبشير الذي تقوم به الارساليات المسيحية الأجنبية والتي لم تخرج عن كونها أداة أخرى لإحكام السيطرة الامبريالية الأوروبية على الصين .

وبالنسبة لفرنسا ، فقد إحتلت الجزائر في عام ١٨٣٠ ومنها تقدمت لدعم سيطرتها على الساحل الافريقي الشمالي . وفي جنوب شرقي آسيا تضافرت الجهود العسكرية والدبلوماسية الفرنسية حتى استطاعت أن تخضع دول الهند الصينية للنفوذ الفرنسي في عام ١٨٨٤ ، مما دفع بريطانيا إلى إحتلال بورما وإحكام سيطرتها على الملايو ، وبهولندا إلى إحتلال أندونيسيا وذلك لحفظ التوازن بين هذه القوى الأوروبية . وفي أفريقيا نجد أن فرنسا مدت سيطرتها الاستعمارية من الجزائر إلى تونس والمغرب ، ثم أخذت في اقتطاع أجزاء هائلة في غرب ووسط أفريقيا وأقامت عليها امبراطورية فرنسية ضخمة ، وكان ذلك أيضاً دافعاً قوياً وراء دخول بريطانيا حلبة التسابق الاستعماري في أفريقيا . ففي عام ١٨٨٢ إحتلت بريطانيا مصر ثم بدأت عمليات الاستكشاف والتوغل في قلب القارةالأفريقية، وهكذانجد أن النفوذ البريطاني كان قد بدأ يتمركز في الأجزاء الشرقية من أفريقيا ومنها أخذ يتوسع في إتجاه الغرب .

وأما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، فنجد أنه في عام ١٨٢٣ أعلن الرئيس الأمريكي جيمس مونرو أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ أمريكية ، وأعلن كذلك عن معارضة بلاده لأي محاولة من جانب أوروبا للعودة إلى استعمار العالم الجديد بما فيه أمريكا اللاتينية ، وتأكدت هذه المعارضة الامريكية مرة ثانية في الاعلان الصادر عن الرئيس الأمريكي بولك عام ١٨٤٥ والذي أكد فيه معارضة أمريكا لأي تغيير في الأوضاع الأقليمية القائمة سواء بتعديلها أو بنقل ملكيتها من دولة إلى أخرى .

وقد شهدت تلك الفترة من تاريخ الولايات المتحدة ظهور نزعات استعمارية قوية في الداخل ، فقد نادى البعض بضم كوبا إلى الولايات المتحدة

بينما دعا البعض الآخر إلى إقامة امبراطورية أمريكية تضم جمهوريات أمريكا الوسطى وهي بنما والدومنيكان وكوستاريكا ونيكارجوا وهندوراس والسلفادور كما استمر التوسع في إتجاه الباسفيكي الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب بين أمريكا والمكسيك في عام ١٨٤٥ ، والنزاع بين أمريكا وبريطانيا حول اقليم أوريجون في نفس السنة .

ثم شهدت بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر إهتمام المصالح الأمريكية بمنطقة الشرق الأقصى ، وعبر ذلك عن نفسه أولاً بإجبار الولايات المتحدة لليابان التى كانت تعيش فيما يشبه العزلة على إقامة علاقات تجارية مع الغرب وذلك عن طريق إرسال السفينة الأمريكية كومودور بيري إلى خليج طوكيو في عام ١٨٥٣ ، وكانت معاهدة ١٨٥٨ بين أمريكا واليابان لتنظيم التجارة بينهما بمثابة التتاج المباشر لهذه المحاولات . ومن أهم ما اشتملت عليه المعاهدة تحديدها نسبة معينة من الضرائب الجمركية لا تتعدى الخمسة في المائة على التجارة التي تصدر إلى اليابان وذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر ، وقد أدت هذه القيود الجمركية إلى عرقلة التقدم الصناعي لليابان وتقليل دخلها من تلك الرسوم والعوائد الجمركية .

وفي أوائل القرن العشرين لم تتغير السياسة الاستعمارية الامريكية في منطقة أمريكا اللاتينية عما كانت عليه طيلة القرن التاسع عشر . فقد قامت سياسة الرئيس تيودور روزفلت على تأكيد تفوق الولايات المتحدة في هذه المنطقة وأدى ذلك إلى وقوع سلسلة من التدخلات الأمريكية بل والاحتلال المؤقت لدول الكاريبي وجمهوريات أمريكا الوسطى . كما أن الولايات المتحدة حصلت على بورتريكو نتيجة للحرب الأمريكية الأسبانية في عام ١٨٩٨ وهي الحرب التى أدت إلى تحرير كوبا من الاستعمار الأسباني واستيلاء أمريكا على الفلبين .

أما عن الدول الأوروبية الأخرى والأقل في إمكانيات القوة من بريطانيا وفرنسا ، فقد حاولت هي الأخرى إقامة مستعمرات لها في أفريقيا مثلما فعلت بلجيكا في الكونغو والبرتغال في أنجولا وموزمبيق ، وأما ألمانيا التى دخلت حلبة هذا الصراع الاستعماري في مرحلة متأخرة عن غيرها من

الدول الأوروبية فقد حصلت على عدد من المستعمرات على طول الساحل الغربي لأفريقيا مثل توجو والكاميرون بالإضافة إلى مستعمراتها في جنوب غرب أفريقيا وتنجانيقـــــا .

وعموماً يمكن القول بأنه وحتى قيام الحـــرب العالمية الأولى ، كان الوضع الاستعماري العالمي كالآتي : -

أ - فأولاً كانت هناك فئة الدول الكبرى التي لها أطماع ومصالح استعمارية واسعة وهي بالتحديد ألمانيا واليابان وإيطاليا .

ب - كما كانت توجد إلى جانب الفئة السابقة دول كبرى تدافع عـن الوضع القائم في مواجهة هذه الفئة الديناميكية المتوثبة من الدول وكان عـلى رأس هذه الفئة الثانية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا .

ح - ثم هناك التبدل الذي طرأ على وضع روسيا في الحركة الاستعمارية العالمية . فقبل قيام الثورة البولشفية في أكتوبر ١٩١٧ كـانت روسيا دولـة استعمارية ، كما كانت طرفاً رئيسياً في المباحثات والاتفاقات السرية التي جرت بينها وبين بريطانيا وفرنسا لتقسيم الممتلكات الاستعمارية التركية والألمانيـة بعد الحرب ، وأبرز هـذه الاتفاقات اتفاقية سايكس بيكو . أمـا بعد الثورة البولشفية فقد تحولت روسيا ضد كل هذه الدول والاتفاقات وأدانتها لطبيعتها الاستعمـــــارية .

د - وفي مواجهة هذا كله ، كان هناك نمو متزايد للحركات القومية في كثير من المستعمرات . وهي الحركات التي قامت عـلى رفض السيطرة الاستعمارية والمطالبة بالاستقلال ، ومن أبرز الثورات المعادية للاستعمار في ذلك الوقت ثورة العالم العربي ضد كل مظاهر النفوذ الأجنبي والتحكم الاستعماري .

٣ - المرحلة الثالثة وهي تبدأ بانتهاء الحرب العالمية الأولى وتنتهـي بقيام الحرب العالمية الثانية . ففي هذه المرحلة بدأت عملية تقسيم استعماري جديد كنتيجة لهزيمة الامبراطورية العثمانية وألمانيا القيصرية . ففي منطقـــة

الباسفيكي استولت اليابان على كل الممتلكات الألمانية شمال خط الاستواء بينما استولت بريطانيا على الجزر الواقعة جنوب خط الإستواء . وبالنسبة للممتلكات التركية فقد استولت فرنسا على سوريا ولبنان بينما استولت بريطانيا على العراق والأردن وفلسطين .

وقد بدأت العملية الاستعمارية تتخفى وراء ما أطلق عليه نظام الانتداب (Mandate System) الذي جاءت به عصبة الأمم والذي كان هدفه المعلن هو التقدم بأوضاع المناطق الخاضعة للاستعمار ، إلى مرحلة النضج السياسي الذي يؤهلها لتحمل تبعات الحكم الذاتي وممارسة مسئولياته ، أما الهدف الحقيقي منه ، فكان تثبيت السيطرة الاستعمارية واختلاق المبرر لاستمرارها في مواجهة ضغط الحركات القومية النامية . وقد طبق نظام الانتداب على مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا وجزر الباسفيكي وذلك بأن قسمت الدول الخاضعة للانتداب إلى ثلاث فئات أ ، ب ، ج بحسب مستويات النمو والتطور السياسي .

ففي الفئة (أ) وضع كل من العراق وشرق الأردن وقد اسندت مهمة الانتداب عليهما لبريطانيا،وكذلك سوريا ولبنان وأسند الانتداب عليهما لفرنسا أما الفئة (ب) فقد اشتملت على جزر توجو والكاميرون وقد قسم الانتداب عليها بين بريطانيا وفرنسا ، كما شاركت بريطانيا بلجيكا في الانتداب على شرق أفريقيا حيث تولت بريطانيا هذه المهمة بالنسبة لتنجانيقا بينما تولتها بلجيكا بالنسبة لرواندا أوروندى . وقامت جنوب أفريقيا بالانتداب على اقليم جنوب غرب أفريقيا . وأما الفئة (ج) في الانتداب فقد طبقت على جزر الباسفيكي ، وبموجب ذلك أسندت إلى اليابان مسئولية الانتداب على الجزر الواقعة شمال خط الإستواء بينما انتدبت أستراليا ونيوزيلندا على الممتلكات الألمانية الواقعة جنوب هذا الخط .

٤ — المرحلة الرابعة : ثم تجيء المرحلة الرابعة والأخيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تطورت حركة المقاومة ضد الاستعمار بفعل تعاظم

قوة الحركات القومية في الكثير من دول آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط مما إنتهى بحصول عدد كبير من هذه الدول على استقلالها السياسي . ومن أمثلة هذه الدول التي استقلت بعد الحرب : سوريا ولبنان وتونس والمغرب والجزائر وليبيا ومصر والسودان والأردن واليمن الجنوبية الشعبية وموريتانيا وأندونيسيا والهند والفلبين والباكستان وسيلان وكمبوديا وغانا وغينيا وتوجو والكاميرون والكونغو والصومال وداهومي والنيجر وتشاد وساحل العاج وقبرص ومالى ونيجيريا وتنزانيا وأوغندا وسيراليون والسنغال وكينيا ومالاوي وزامبيا وأخيراً أنجولا وموزمبيق(٣٤) .

وهذه الفترة بوجه خاص تعتبر عصر نهاية الاستعمار بمفهومه التقليدي . كما تعنى في نفس الوقت بداية ظهور شكل آخر جديد من أشكال الاستعمار الذي أصبح يعرف بالاستعمار الجديد (Neo-Colonialism) حيث إختلفت أدوات السيطرة الامبريالية وإتخذت طابعاً غير مباشر على النحو الذي ستبينه في سياق المبحث التالى من هذه الدراسة .

المبحث السابع

ظاهرة الاستعمار الجديد

يعتقد بعض أساتذة العلاقات الدولية أن دراسة ظاهرة الاستعمار الجديد تعتبر أعقد بكثير من دراسة الظاهرة الاستعمارية في شكلها التقليدي ، ويعللون أسباب هذه الصعوبة في الآتي : -

١ - أن ظاهرة الاستعمار الجديد حديثة العهد نسبياً مما يجعل من التعمق في تحليل كافة أبعادها ومصادرها ونتائجها أصعب منه بالنسبة للظاهرة الاستعمارية التقليدية .

٢ - أن التنوع في أدوات السيطرة الاستعمارية الجديدة ، وتخفى هذه السيطرة وراء واجهات لا يعبر شكلها الظاهر عن مضمونها ودوافعها الحقيقية والأغراض التي تخدمها ، لمن العوامل التي تزيد أيضاً من صعوبة التحليل . فعلى

سبيل المثال يكون من الصعب أحياناً التمييز بين ما إذا كان التغلغل المذهبي يتم تعصباً أو دفاعاً عن أيديولوجية سياسية واجتماعية معينة اعتقاداً في صحتها ، أم أنه يستغل كأداة للدفاع عن مصالح إمبريالية معينة . وكذلك الحال فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الدول الكبرى للدول الصغرى ، فهل هي حقيقة تقدم بهدف المساعدة في تنمية هذه الدول اقتصادياً أو الدفاع عن أمنها القومي ، أم أن تلك المساعدات تقدم بالدرجة الأولى لتأمين المصالح السياسية والاستراتيجية للدول التي تقدمها ؟ .

مفهوم الاستعمـــــار الجديد : ـ

في العديد من التعريفات فإن الاستعمار الجديد لا يخرج عن كونه التحكم الذي تمارسه بعض الدول الكبرى بوسائلها الخاصة وغير المباشرة ، من سياسية واقتصادية وعسكرية ومذهبية ، على تلك المجموعة من الدول التي يساعـــد تخلفها الاقتصادي وعدم استقرارها السياسي وضعفها العسكري ، على تحقيق النتائج المرجوة من وراء هذا التحكم الاستعماري .

ومن الأدوات الرئيسية التي ركز عليها الاستعمار الجديد وصولاً إلـــى أهدافه ، وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية : ـ

(أ) التوسع في إقامة الأحلاف العسكرية وكان ذلك واضحاً بقوة في فترة الخمسينات التي شهدت صراعـــاً عنيفاً في آسيا وأفريقيا لإنهاء السيطرة الاستعمارية . وقد تلازم مع هذه الثورة الأفرو آسيوية المعادية للاستعمار ، النمو الضخم ، في الاتجاهات الحيادية التي قامت على محاربة الانحياز لما كان يعنيه من خطر على الاستقلال الوطني والكرامة القومية . ومن هنا ، فقد لجأت القوى الامبريالية ـ في محاولة منها لإحتواء آثار هذه الثورة العالمية ـ إلى الترويج لسياسات التحالف العسكري التي حاولـــت أن تغلفها ببعض الادعاءات المذهبية لكي تستطيع بذلك أن تخفي حقيقة الدوافع الكامنة وراءها أو المصالح التي تحاول تأمينهـــــا .

(ب) إذكاء حدة الخلافات التي تنشب بين الدول حديثة العهد بالاستقلال وتأزيم مختلف تناقضات المصـــالح فيما بينها ، وتحريك أسباب الصراع

الطائفي والعنصري على المستويين المحلي والخارجي ، وإمتصاص طاقات هـذه الدول الصغرى في معارك جانبية تلهيها عن قضية التنمية والبناء الداخلي والتي تعتبر سلاحاً فعالاً في مواجهة الضغط والتآمر الاستعماري ، وضرب التجمعات الاقليمية التي أقامتها دول العالم الثالث من داخلها أي تخريبها وتفكيكها بواسطة بعض أنظمة الحكم المشبوهـة التي تعمل بتنسيق كامـل مـع هذه المصالح الاستعمارية ، وتشجيع لعبة الانقلابات العسكرية في هذه الدول الجديدة وذلك إما لفرض عناصر موالية لتلك الدول الاستعمارية في السلطة تؤمن من خلالها مصالحها أو لخلق وضع من عدم الاستقرار الذي ينتج عن تكرار لعبة الانقلابات وهو ما يمكن أن يكون عاملاً معطلاً للنمو والتقدم في أية صورة ايجابيـة . يضيف إلى ذلك كله الغزو الثقافي ، وتصدير الأفكار المسمومة والمعتقدات المذهبية ، والتهجم بالطريق المباشر وغير المباشر على الثقافات القـومية لدول العالم الثالث ووصمها بالبدائية والتخلف وفقدان المقدرة على الاستجابة لضرورات التطور الحضاري ، وتقديم الثقافات والنماذج الحضارية الامبريالية على أنها البديل الأفضل لذلك كله . وهناك أيضاً الغزو الامبريالي بواسطة فروع الشركات الأجنبية مثل شركات البترول والتعدين والوكالات التجاريـة ، والمصارف وشركات التأمين ، الخ ، وكذلك بواسطة الخبراء والمستشارين العاملين في مختلـف فروع الاقتصاد ، والتعليم ، والتسليح وما إلى غير ذلك .

(ج) الأدوات الاقتصادية ومن بينها القروض والمساعدات الماليـة سواء قدمت بموجب اتفاقات جماعية أو ترتيبات ثنائية . وفي أغلب الأحوال تستخدم هذه المساعدات في تمويل شراء سلع استهلاكية ولا تخصص لأغراض التوسع الانتاجي وهو ما يعني في التحليل الأخير الإبقاء على الاقتصاد الوطني على حاله من الضعف مع زيادة ديونه والتزاماته الخارجية .

ومن ناحية ثانية ، فإن بعض هذه القوى الامبريالية حينما تلجأ إلى تنفيذ بعض المشروعات الصناعية في دولة نامية ، فإنها تحاول أن تستفيد من رخص المواد الخام ومن رخص اليد العاملة لكي تحقق من ورائها أقصى ما يمكن من الربح بصرف النظر عن دور هذه المشروعات في تنمية الاقتصاد الوطني ، كما أن العوائد المتحققة منها لا يعاد توظيفها في استثمارات صناعية جديدة ، وإنما

تحول للخارج ، وهو ما يجعل من العملية برمتها مجرد أداة تخدم المصالح الاستعمارية بالدرجة الأولى .

وفي ضوء الحقائق السابقة تقسم الدول التي تدخل ضمن مجال السيطرة الاستعمارية بمفهومها الجديد هذا ، إلى ثلاثة فئات متميزة هي(٣٥) : -

أولاً - فئة الدول التابعة سياسياً : -

والدول التابعة سياسياً (Political Dependencies) هي تلك الدول التي تحرم من ممارسة سلطتها السياسية بالشكل الذي يتفق مع كونها صاحبة السيادة والمرجع الأخير في كل ما يتعلق بالدفاع عن مصالحها القومية ، وإنما تكون إتجاهاتها السياسية ، وبالتالي القرارات التي تتوصل إليها ، مرتبطة بمصدر آخر من مصادر التحكم السياسي الخارجي ، وفي ذلك إهدار لاستقلالها السياسي الحقيقي .

ومن أمثلة هذه الدول التابعة سياسياً لقوى أكبر منها ، فرموزا ، وكوريا الجنوبية ، وفيتنام الجنوبية قبل تحولها إلى الشيوعية في عام ١٩٧٥ ، إذ لم تكن سوى مناطق نفوذ للولايات المتحدة رغم إدعاءات الاستقلال الشكلي .

ثانياً - فئة الدول التابعة اقتصادياً : -

والمقصود بالدول التابعة إقتصادياً ، هي تلك الدول التي وإن كانت تعتبر مستقلة سياسياً من الناحية الشكلية ، إلا أن معظم مراكز القوة الاقتصادية فيها تقع تحت السيطرة الأجنبية . وفي الواقع أن هذه السيطرة الاقتصادية وما يتولد عنها من نتائج تمس الاستقلال السياسي للدولة هو أمر نسبي يختلف من دولة إلى أخرى . فهناك البعض مثلاً ممن ينظرون إلى كل الدول النامية التي تعتمد في تنمية نفسها على المساعدات الاقتصادية التي تأتيها من مصادر خارجية على أنها تابعة اقتصادياً .

ولكن مثل هذا التعميم يحمل معه خطر المبالغة ، فليست كل دولة تتلقى معونات اقتصادية خارجية تابعة بالمفهوم الحقيقي للتبعية ، كذلك فليست

كل دولة تسمح بوجود استثمارات أجنبية فيها أيضاً تابعة ، وإنما يتوقف الأمر على مدى سيطرة الدولة على ما يجري داخلها من نشاط اقتصادى أجنبي ، وأيضاً بمدى قدرتها في الإبقاء على هذا النشاط ضمن الحدود التى لا تخرج به إلى التصادم مع الاستقلال السياسي للدولة . وفي الأحوال التى تفقد فيها الدولة تلك السيطرة ، أو تنعدم أدوات الرقابة الوطنية وضوابطها على النشاط الاقتصادى الأجنبي ، فهنا يمكن القول بأن الدولة تكون في حالة تبعية اقتصادية فعليه لغيرها من الدول ، بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة لها في المجالات السياسية وغيرها .

ويرجع بعض المحللين النشأة التاريخية للتوابع الاقتصادية إلى أي من المصادر الثلاثة الآتية : -

(١) المستعمرات التى حصلت على استقلالها السياسي ولكنها بقيت تحت السيطرة الاقتصادية للدولة المستعمرة .

(٢) الدول التى استطاعت أن تتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية للدولة المستعمرة ولكنها وقعت فيما بعد تحت السيطرة الاقتصادية لدولة كبرى أخرى .

(٣) الدول التابعة اقتصادياً على الرغم من أنها لم تخضع في تاريخها للسيطرة السياسية الاستعمارية ، وهذا النوع من الدول التابعة اقتصادياً نادر ومن أمثلته ليبريا التى وإن كانت مستقلة سياسياً منذ نشأتها في أوائل القرن التاسع عشر إلا أنها تابعة اقتصادياً للولايات المتحدة ، وكذلك تدخل تايلاند ضمن هذه الفئة من الدول .

ثالثاً - فئة الدول التابعة تبعية كاملة : -

وهذه التوابع (Satellites) وإن كانت مستقلة اسمياً إلا أنها تابعة لغيرها من الدول من الناحيتين الاقتصادية والسياسية . ومن أمثلة ذلك دول شرق أوروبا الشيوعية في علاقتها بالاتحاد السوفيتى في الفترة بين ١٩٤٥ و

١٩٥٣ أي وحتى موت ستالين ، وألبانيا وتبعيتها الكاملة للصين الشعبية منذ عام ١٩٦١ (وإن كانت هناك بوادر تمرد أخذت تظهر في الأفق منذ أواخر عام ١٩٧٨) .

والسبب الذي يكمن وراء التبعية الشاملة لهذه المجموعة من الدول بالذات ، هو أنه في الدول الشيوعية تقوم الحكومة بالسيطرة على كل ما يتعلق بالإنتاج والنشاط الاقتصادي في الدولة ، ولذلك فإن السيطرة على اقتصاديات الدولة تتطلب أيضاً وبالضرورة السيطرة على أجهزتها ومؤسساتها السياسية الحاكمة كخطوة أولى ، وهذا هو السبب في أن السيطرة الاستعمارية على هذا النوع من التوابع تكون أحكم وأشمل من السيطرة على التوابع الاقتصادية .

وهناك عدة اختلافات أساسية تفرق بين التوابع الخاضعة للسيطرتين الاقتصادية والسياسية ، وبين التوابع الاقتصادية فقط ، وتتمثل هذه الاختلافات في : —

١ — أن السيطرة على الدول الكاملة التبعية تتم من خلال زعمائها وقادتها السياسيين الذين ينتمون إلى نفس الحزب السياسي الذي ينتمي إليه قادة الدولة المسيطرة ، وهو ما يؤدي إلى وجود وحدة أيديولوجية شبه كاملة بين قادة الدولتين .

٢ — أن التركيز على الأدوات العسكرية في الابقاء على بعض الزعامات الموالية سياسياً ومذهبياً للدولة المسيطرة هو النمط السائد في تثبيت هذه السيطرة . وقد حدث هذا في ألمانيا الشرقية في عام ١٩٥٣ وفي المجر وبولندا في عام ١٩٥٦ وفي تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ . ومن هنا فإن وسيلة السيطرة على الدول الكاملة التبعية هي الاكراه ، في حين أنه في التوابع الاقتصادية يشيع استخدام وسيلة العقوبات والاغراءات الاقتصادية بينما يظل استعمال القوة العسكرية أو التهديد بإستخدامها محصوراً في الاطار غير المباشر .

المبحث الثامن

تقييم الآثار والنتائج التى خلقها الاستعمار في العلاقات الدولية

سنحاول فيما يلى أن نجرى تقييماً لأهم الآثار والنتائج التى خلقها الاستعمار في العلاقات الدولية لنعرف إلى أى مدى لا زالت هذه النتائج تؤثر في أجواء التعامل الدولى الراهن ، ومن ذلك : -

١ - أن الاستعمار ارتبطت به ممارسة أبشع سياسات الاستنزاف والاستغلال الاقتصادي وإلى الحد الذي عرقل بشدة من قدرة الدول والمناطق التى خضعت له ، على النمو الاقتصادى والاجتماعي ، وقد أنتج ذلك أوضاعاً من التخلف لا زالت هذه الدول تعاني منها الشيء الكثير .

والدول الاستعمارية عندما طبقت سياسات الاستنزاف الاقتصادى على مستعمراتها أمكنها أن تحقق عدة نتائج بالغة الخطورة منها : -

(أ) أنه أمكن لها أن تتحكم في معدلات التبادل بينها وبين هذه الدول التابعة بالصورة التى وفرت لها كل المزايا الاقتصادية والمادية دون اعتبار للأضرار الفادحة التى حاقت بمستعمراتها .

(ب) كذلك فقد أمكنها أن تحتكر أسواق الدول التابعة وأن تغلقها في وجه منافسة الواردات التى تأتي من الدول الأخرى . وقد دعم من هذه السيطرة الاحتكارية على أسواق المستعمرات قيام الدول المستعمرة بوضع قيود وتنظيمات نقدية في هذه المستعمرات وبطريقة أجبرتها على التقيد بالشراء من داخل المناطق النقدية التى تهيمن عليها . وكان معنى ذلك أن الدول التابعة لم يكن ليمكنها أن تستورد ما تحتاج إليه من السلع من المناطق النقدية الأخرى ، حتى ولو كانت أرخص ثمناً ، وذلك بسبب إمتناع الدول الاستعمارية عن إعطائها النقد الأجنبي الذي تحتاج إليه لتمويل وارداتها ومشترياتها من تلك المناطق(٣٦) .

وفي نفس الوقت فقد عملت الدول الاستعمارية على تنمية أرصدتها من العملات الصعبة التى تحصل عليها من صادرات مستعمراتها إلى الدول الأخرى. وقد استخدمت هذه الأرصدة في تدعيم المركز المالى والاقتصادى للدولة المستعمرة وفي تمويل مشترياتها من الدول الأجنبية . ومن أمثلة ذلك أن صادرات الملايو من المطاط أستخدمت في تنمية إحتياطيات إنجلترا من الدولار بعد أن كان هذا الاحتياطي مهدداً بالهبوط .

(ج) أن الشركات والمصالح التى قامت بعملية الاستغلال الاقتصادى لحساب الدولة المستعمرة عملت على نزح الأرباح الطائلة التى جنتها إلى الخارج وإعادة توظيفها بما يعود بالرفاهية على الدولة المستعمرة وحدها ولم يخصص أى جانب منها على الاطلاق لمحاربة أوضاع التخلف أو تحسين ظروف الحياة في المناطق التى قاست من وطأة هذا الاستغلال الاقتصادى .

لقد أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى تعميق الهوة الاقتصادية التى تفصل بين الطرفين ، فالدول التى حصلت على استقلالها تعتبر الدول الاستعمارية مسئولة بالدرجة الأولى عن تخلفها كنتيجة لسياسات الاستنزاف الاقتصادى التى تعرضت لها ، وهي تستحثها على المشاركة في تنميتها كنوع من التعويض عن الأضرار والمظالم الفادحة التى ألحقتها بها ، إلا أن الدول الاستعمارية تتنصل من أداء هذا الدور ، ولم تخصص له من إمكاناتها إلا أقل القليل . ومن ثم ، فإن أزمة عدم الثقة بين الطرفين على أشدها .

٢ — أن الاستعمار وما ارتبط به من سياسات التمييز والاضطهاد العنصري تسبب هو الآخر في إحداث فجوة نفسية واسعة بين الدول الاستعمارية الأوروبية وبين الدول التى خضعت للسيطرة الامبريالية في آسيا وأفريقيا وغيرها من المناطق . وهذه الفجوة النفسية تولد ضغوطاً وتوترات دولية لا نحسب أن تأثيراتها النفسية ستتوقف في المستقبل القريب ، ذلك أن المرارة التى خلقتها هذه السياسات لمن العمق بحيث لا يمكن إزالة رواسبها ببساطة كما قد يتبادر إلى أذهان البعض .

وفي الواقع أن سياسات التمييز العنصري أحاط بها عدد من الاعتبارات وترتب عليها العديد من النتائج التى من أهمها : —

أولا – أن تطبيق هذه السياسات العنصرية كان يخدم هدفاً سياسياً وهو تعميق الإحساس لدى سكان هذه المستعمرات بتدنيهم العنصري والحضاري بالمقارنة مع هذه الأجناس الأوروبية المتفوقة . واتخذت هذه العقدة العنصرية كسلاح للنيل من معنويات تلك الشعوب وكسر مقاومتها والتغلب على رفضها لسياسات السخرة والاستنزاف التي طبقت عليها ، وحملها في النهاية على قبول الأمر الواقع والاستسلام له .

ثانياً – أن سياسات التمييز العنصري التي قامت على التحقير من شأن الأجناس التي تنتمي إليها شعوب المستعمرات ، وعلى إحتكار المستوطنين الأوروبيين لكل مراكز القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي ، في الوقت الذي عومل فيه سكان المستعمرات على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية بل وأنكرت عليهم أبسط حقوقهم الإنسانية ، هذا الشعور بالمهانة والاضطهاد هو الذي عبأ الشعور العام في تلك المستعمرات كلها بالثورة ضد الاستعمار وضد سياساته وأهدافه وأساليبه .

وهناك أمثلة كثيرة توضح الجانب اللاإنساني في سياسات التمييز العنصري التي طبقها الاستعمار ضد شعوب المستعمرات ، ومنها أنه في أفريقيا الفرنسية – كما كان يطلق عليها في الماضي – لم يكن الافريقيون يعاملون كمواطنين وإنما كرعايا لا يتمتعون بأية حقوق سياسية (وإستمر ذلك حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية) ، كما أن تجنيدهم للخدمة العسكرية كان يستمر لفترات أطول بكثير من تلك التي يقضيها المجندون الفرنسيون ، كما طبق عليهم نظام السخرة والعمل الإجباري في المشاريع التي تخدم الوجود الاستعماري مثل شق الطرق ومد السكك الحديدية ، وكذلك وقعت إجراءات العقوبة الجنائية الجماعية ضد التصرفات التي فسرت بأنها إنتهاك للوضع القائم . وقد حدثت أشياء مماثلة لهذا تحت الحكم الاستعماري البريطاني .

ولعل أبشع مثال لسياسات التمييز العنصري في الوقت الراهن ، هي تلك التي تمارسها حكومات الأقلية البيضاء في كل من جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، وما اعتادت أن تفعله السلطات البرتغالية في أنجولا وغينيا وموزمبيق حتى استقلالها عن البرتغال في عام ١٩٧٤ .

ثالثاً – أن السياسات الاستعمارية التي انبنت في جانب منها على خلق وإثارة مشاكل الأقليات تسببت في حدوث مضاعفات سياسية دولية لا زال العالم يقاسي منها حتى وبعد أن إنتهت النماذج التقليدية لهذه السيطرة الامبريالية . وقد أتخذ النهج الاستعماري من مشكلة الأقليات ثلاثة إتجاهات أو بالأحرى ثلاثة سياسات كانت في تقديره كفيلة بتدمير الأساس القائم من التجانس العنصري أو الوحدة الاجتماعية في المناطق التي نفذت فيها هذه السياسات(٣٧) .

وقام المظهر الأول من هذه السياسات على إيثار بعض الأقليات بمعاملة تفضيلية من نوع أو آخر وإتخاذ هذا الشعور بالعرفان والولاء من جانبها أداة لإحكام سيطرته الاستعمارية بشكل أكثر فاعلية على أغلبية السكان . ومن أمثلة ذلك ما حاولت إنجلترا أن تفعله في مصر عندما أصدرت في ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تصريحها المشهور بمنح مصر الاستقلال (استقلال شكلي بالطبع) مع إبقائها على ما أسمته بالتحفظات الأربعة ومنها حماية الأقلية القبطية (المسيحية) في مصر واعتبار ذلك إحدى مسئوليات الحكم الاستعماري . وقد قصدت من ذلك إثارة الفرقة الطائفية بين المسلمين والأقباط بعد أن رأتهم يلتحمون في ثورة ١٩١٩ التي تعتبر واحدة من أبرز الثورات الشعبية ضد الاستعمار البريطاني في التاريخ .

أما المظهر الثاني لهذه السياسات فقام على تشجيع هجرة العمل الرخيص من مستعمرة إلى مستعمرة أخرى أو حتى من بعض الدول الأجنبية إلى تلك المستعمرات ، وقد خلق ذلك بمرور الوقت مشكلة وجود أقليات عنصرية وافدة ترتبط إرتباطاً مصلحياً وثيقاً بهذه السيطرة الاستعمارية ، أو على الأقل فقد أصبحت هذه المستعمرات مصدر حياة لها بعد أن فقدت صلتها بأوطانها الأصلية .

وأما المظهر الثالث والأخير فكان يتمثل في فتح أبواب الهجرة إلى هذه المستعمرات أمام العناصر التي وجدت فيها فرصاً أفضل للعمل ومجالاً أوسع للدخل .

وقد تسببت هذه الأوضـــاع كلها في أن أصبحت هناك أقليات مميزة على حساب الأغلبية من السكان الأصليين ، كما أن تعارض ولاء هذه الأقليـــات بين المجتمعات التي هاجرت منها والمجتمعات التي هاجرت إليها وإستقرت فيها ، جعلها موضع شك بل وكراهية أحياناً من قبل الشعوب التي عاشت بينها ، وقد سبق أن أشرنا إلى المثال المتعلق بوضع الأقليات الصينية في بعض الـــدول الآسيوية . وفي حالات أخرى كثيرة ، أدت مشاكل الأقليات إلى تفجير العديد من الصراعات الدموية والحروب الأهلية التي استقطبت أطرافاً خارجيـــة إلى ساحتها ، وهو ما يمثل تهديداً حقيقياً ومستمراً للسلم الدولي .

الهـــــــــــوامش

(١) راجع في التعريفات المختلفة للاستعمار

Hans Morgenthau, Politics Among Nations, op. cit., pp. 44 - 47.

John G. Plano and Robert Riggs, Forging World : Order : The Politics of hart and Winston, New York, 1969), pp. 114 - 118.

W.W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., pp. 176 - 180.

(٢) Morgenthau, op. cit., pp. 45 - 46.

(٣) Ibid, pp. 48 - 53.

Fred Greene, Dynamics of International Relations, op. cit., pp. 444 - 449.

Vernon Van Dyke, International Politics, op. cit., pp. 93 - 109.

(٤) J.A. Hobson, Imperialism, (George Allen & Unwin, London, 1938), pp. 46-88.

(٥) Vernon Van Dyke, op. cit., pp. 108 - 108.

(٦) Ibid, pp. 109 - 113.

(٧) Morgenthau, op. cit., pp. 49 - 50.

(٨) Ibid, p. 50.

(٩) Ibid.

(١٠) Ibid.

(١١) Ibid, p. 51

(١٢) Ibid, pp. 52 - 53.

(١٣) Ibid, pp. 54

(١٤) Ibid, pp. 54 - 55.

(١٥) James E. Dougherty and Robert L. Pfaltgraff, Contending Theories of International Relations, (Lippincott, Philadelphia, 1971), pp.

(١٦) Ibid, pp

(١٧) Morgenthau, op. cit., p. 56

(١٨) Ibid, pp 56 - 57.

(١٩) Ibid, pp 57 - 58

(٢٠) Ibid, p. 58.

(٢١) Ibid, pp 56 - 59.

(٢٢) Ibid, p. 59.

(٢٣) Ibid.

(٢٤) Ibid, pp. 59 - 60.

(٢٥) Ibid, p. 60

(٢٦) Ibid, pp. 60 - 61.

(٢٧) Ibid, p. 61

(٢٨) Ibid, p. 62

(٢٩) Ibid, p. 63.

(٣٠) Fred Greene, Dynamics of International Politics, op. cit., p. 440.

(٣١) Ibid, pp. 440 - 441.

(٣٢) Ibid, p. 441.

(٣٣) A.F.K. Organski, World Politics, op. cit., pp. 231 - 232.

(٣٤) راجع في التطور التاريخي للحركة الاشتراكية :

Greene, Dynamics of International Relations, op. cit., pp. 430 - 440.

(٣٥) Organski, op. cit., pp. 247 - 268.

(٣٦) W.W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., pp. 183 - 191.

(٣٧) Ibid, pp. 197 - 199.

obeikandl.com

الاستعمار : مراجع مختارة

1 – Easton, Stewart, The Twilight of European Colonialism, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1960).

2 – Emerson, Rupert, From Empire to Nation : The Rise to Self - Assertion of Asian and African Peoples, (Harvard University Press, Cambrdige, Mass., 1960).

3 – Hobson, J.A., Imperialism : A Study, (Allen & Unwin, London, 1938).

4 – Kulski, W.W., International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., pp. 174 - 236.

5 – Morganthau, Hans, Politics Among Nations, op. cit., pp. 44 - 72.

6 – Niebuhr, Reinhold, The Structure of Nations and Empires, (Charles Scribner's Sons, New York, 1959).

7 – Organski, A. F. K., World Politics, op. cit., pp. 230 - 270.

8 – Schumann, Frederick, International Politics, (McGraw Hill, New York, 1969), pp. 624 - 655.

9 – Snyder, Louis, (ed.), The Imperialism Reader, (Van Norstand, N.Y., 1962).

0 – Sprout & Sprout, Foundations of International Politics, (Van Norstand, N.Y., 1962), pp. 450 - 487.

11 – Winslow, E.M., The Pattern of Imperialism : A Study in the Theories of Power, (Columbia University Press, New York, 1948).